التقاء الساكنين وتاء التأنيث

الدكتور
مهدي جاسم عبيد

دار عمار

طبعة عمار الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠٢/٩/٢١٨٥

٤١٥،١

عبي عبيد، مهدي جاسم

إلتقاء الساكنين و تاء التانيث/ مهدي جاسم عبيد

.. عمان: دار عمار ، ٢٠٠٢ .

(٩٩) ص

ر. إ : ٢٠٠٢/٩/٢١٨٥ .

الواصفات : / اللغة العربية // قواعد اللغة /

● تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل المكتبة الوطنية

دار عمار للنشر والتوزيع

عمان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجّيري

تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٢١٦٩١ عمّان ١١١١٨ الأردن

التقاء الساكنين
و
تاء التأنيث

الدكتور

مهدي جاسم عبيد

دار عمار

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

التقاء الساكنين

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تعد ظاهرة التقاء الساكنين من المشاكل اللغوية المعقدة، لذلك أولاها علماء العربية عناية واهتماماً كبيرين، شأنها شأن الظواهر اللغوية الأخرى، وقد اتضح ذلك الاهتمام وتلك العناية من خلال عرضهم لهذه الظاهرة في كتبهم بهذا الشكل المفصل الدقيق، حيث سجلوا في هذا العرض كل دقيقة وصغيرة من دقائق هذه المسألة سواء ما ورد منها في القراءات القرآنية أو في الشعر أو في النثر، ولم يكتف علماؤنا بهذا الجمع والتنسيق والاستقصاء لدقائق هذه المشكلة اللغوية، وإنما حاولوا أن يلتمسوا التعليل المنطقي المقبول، والحجة الواضحة القوية لكل دقيقة من دقائق هذه الظاهرة، فعللوا مثلاً اغتفار التقاء الساكنين عند الوقف في حالة كون الحرفين صحيحين وفي حالة كون أحدهما حرفَ مد ولين والثاني صحيحاً مدغماً بمثله. وأوضحوا من ناحية أخرى كيفية التخلص من هذا الالتقاء بين الحرفين الساكنين كونه مشكلة صوتية يصعب النطق بها، لذلك حاولوا علاجها بما أُوتوا من سلامةِ ذوقٍ ووضوح رؤية، فقرروا أن الساكنين إذا التقيا لابد من التخلص من أحدهما إما بالحذف وإمّا بالحركة وبهذا توصلوا إلى نتيجة منطقية وسليمة للتخلص من هذه المشكلة الصوتية.

وقد اشتمل الموضوع على: مبحثين:

المبحث الأول: اغتفار التقاء الساكنين.

المبحث الثاني: التخلص من أحد الساكنين:

أ ـ بالحذف.

ب ـ بالحركة.

وأخيراً أدعو الله العلي القدير أن يوفقنا إلى مافيه خير الأمة إنه نعم المولى ونعم النصير.

الدكتور

مهدي عبيد جاسم

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

المبحث الأول
اغتفار اجتماع الساكنين

لقد أَجاز علماء العربية[١] اجتماع الساكنين في الوقف سواء كان الساكنان حرفين صحيحين، مثل: بَكْرْ وبِشْرْ وَبُسْرْ، أَم كان الحرفان حرفي علة، نحو: محيايْ في قراءة نافع[٢]: ﴿إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي ومَحْيَايْ﴾[٣] [الأنعام ١٦٢].

أَم كان الأَول منهما حرف لين، والثاني صحيحاً غير مدغم بمثله، نحو: المؤمنونْ والمؤمناتْ ولامْ وجيمْ.

أَم كان الأَول منهما حرف لين، والثاني صحيحاً مدغماً بمثله، في كلمة واحدة، مثل: مادّ وسادّ وتُمُودَّ.

أَم كان الأَول منهما حرف لين، والثاني نون التوكيد الخفيفة بعد أَلف الاثنين، نحو: اِفعلانْ، وبها قرأ ابن عامر: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنْ﴾[٤] [يونس ٨٩].

أَم بعد الأَلف التي تفصل بين نون النسوة ونون التوكيد، نحو: افعلنانْ.

وإِنَّما جاز التقاء الساكنين في الوقف؛ لأَنَّ الوقف كالسادّ مَسَدَّ الحركة، وإنما سَدّ الوقفُ مَسَدَّ الحركة؛ لأَنَّ الوقفَ على الحرف يمكّن

---

(١) منهم: المبرد في كتابه المقتضب ١ / ٢٣٦، وابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ١٢٠ - ١٢١، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٠٠٥، والرضي الإستربادي في شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢١٠ ـ ٢١١.

(٢) السبعة في القراءات ٢٧٤.

(٣) وينظر: الإنصاف ٦٥٠، ٦٦٩.

(٤) وينظر: الإنصاف ٦٥٠.

جرسَ ذلك الحرف، ويوفّر الصوتَ عليه، فيصير توفيرُ الصوت بمنزلة الحركة له[1].

أو يكون الذي جَوَّز التقاءَ الساكنين في الوقف الإتيان بكسرة مختلسة غير مشبعة تكون على أول الساكنين، فيحسب المستمع أَنَّ الساكنين التقيا، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضاً[2]. هذا إذا كان الحرفان الساكنان صحيحين.

أَمّا إذا كان الأَول منهما حرف لين، والثاني صحيحاً، أو معتلاً مدغماً بمثله، أَو غير مدغم، فإنّه يمكن التقاؤهما مع ثقل، وذلك للمد الموجود في أول الساكنين.

وقد صَنَّف الرضي[3] درجات المدّ في حروف اللّين، فقال: إنَّ أَول الساكنين إذا كان أَلفاً فالأَمر أَخفُّ؛ لكثرة المدّ الذي في الأَلف إذ هو مد فقط، فلذلك كان مادٌّ وسادٌّ أَكثر من تُمُودَّ، ثم بعد ذلك إذا كان أَولهما واواً أَو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما، نحو: قَوْلْ وبَيْعْ، والدرجة الأَخيرة إذا كان أَول الساكنين واواً أَو ياء قبلهما فتحة، لقلة المد الذي في مثل ذلك، ولم يأت مثل ذلك إلاّ في المصَغّر، مثل: خُوَيْصَّة.

وقد عَلَّل المبرد[4] جواز التقاء الساكنين كون أَولهما حرف مد، فقال: إنَّ المدة قد صارت خلفاً من الحركة، فساغ ذلك، وقال أَيضاً[5]: إنَّ

---

(١) شرح المفصل ٩ / ١٢٠ ـ ١٢١.
(٢) شرح الشافية ٢ / ٢١٠ ـ ٢١١.
(٣) نفسه ٢ / ٢١٢.
(٤) المقتضب ١ / ١٦١.
(٥) نفسه ١ / ١٨١.

حرف المد يقع بعده الساكن المدغم؛ لأَنّ المدة عوض من الحركة، وإنّك تعتمد على الحرفين المدغم أحدهما في الآخر اعتمادة واحدة.

وعلّل ابن يعيش[1] جواز التقاء الساكنين في هذا الموضع بتعليل قريب من تعليل المبرد، فقال: إنّما ساغ الجمع بين ساكنين عند وجود الشرطين[2]، وذلك من قبل أَنّ المدَّ الذي في حروف المد يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مدغماً يجري مجرى المتحرك، لأَنّ اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة.

أَمّا ابن الحاجب[3] فذكر أَنّ جواز التقاء الساكنين في هذا الموضع هو: ما في حرف المد واللّين من المد الذي يتوصل به إلى النطق بالساكن بِمَدِّه مع استمرار الصوت، وما في الحرف المشدد من سهولة النطق يعمل اللسان فيه عملاً واحداً، لذلك يرى ابن الحاجب أَنَّه لا يكفي أَنْ يكون أَحد الساكنين حرف مد، والثاني صحيحاً غير مدغم بمثله؛ لأن اجتماع الساكنين وإن كان ممكناً لكنه ثقيل، لذلك يرى أَنَّ العرب رفضوا نحو: قَوْمْ وإنْ كان الأَول حرف مد ولين لكن الثاني ليس مدغماً.

وربما فُرَّ من التقاء الساكنين مع توفر الشروط بجعل الأَلف همزة، وقد قرأ أَيّوب السختياني: ﴿ولا الضأَلِّين﴾[4] [الفاتحة ٧] وهي لغة في تميم وعكل، وقيل لامرأة منهم: ما أَذهب أَسنانك؟ فقالت: (أَكل الحأَرِّ

---

(١) شرح المفصل ٩ / ١٢١.

(٢) والشرطان هما: أن يكون ثاني الساكنين صحيحاً مدغماً بمثله في كلمة واحدة.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣٥٣.

(٤) ينظر: مختصر شواذ القرآن ١، والمحتسب ١ / ٤٦ ـ ٤٧، والخصائص ٣ / ١٤٧

وشرب القأرّ)[1].

وذكر ابن جني[2] أَنَّ أَبا العباس حكى عن أَبي عثمان عن أَبي زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: ﴿فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إِنس ولا جأَنٌّ﴾ [الرحمن ٣٩] فظننت أَنه قد لحن حتى سمعت العرب تقول: دأَبَّة وشأَبَّة.

وقد وردت شواهد على قلب الأَلف همزة حينما يليه ساكن مدغم بمثله منها قول الشاعر:

وَبَعْدَ ٱنتهاضِ الشَّيب مِن كلِّ جانبٍ ... على لِمَّتي حتَّى ٱشعألَّ بهيمُها[3]

يريد: اشعال.

ومنها قول دُكَين[4]:

راكـــدةٌ مِخْـــلاتُـــه وَمَحْلَبُـــهْ ... وجُلُّـــهُ حتـــى ابيـــأَضَّ مَلْبَبُـــهْ

يريد: ابياضَّ.

وعلل ابن جني[5] قلب الأَلف همزة بأَنَّه كره اجتماع الساكنين الأَلف والحرف الأَول من المشددين، فحرك الأَلف؛ لالتقائهما فانقلبت همزة؛ لأَنّ الأَلف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمّل الحركة، فإِذا اضطروا إِلى تحريكه قلبوه إِلى أَقرب الحروف منه وهو الهمزة.

---

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٣٤١، والمساعد ٤ / ٣٣٤.

(٢) الخصائص ٣ / ١٤٨، وسر الصناعة ١ / ٧٣، والمساعد ٤ / ٣٣٤.

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ٧٣، ضرائر الشعر ٢٢٣، الممتع في التصريف ٣٢١، اللسان (شعل).

(٤) الإبدال ٢ / ٥٤٥، سر صناعة الإعراب ١ / ٧٤.

(٥) نفسه ١ / ٧٢، وينظر: شرح الشافية ٢ / ٢٤٩.

وقد التقى الساكنان شذوذاً، وذلك في آلْحَسَنُ عندَك؟ وآيْمنُ اللّهِ يمينُك؟ وذلك إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أَوَّلُهُ همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل، وإن وقعت في الدرج، لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، لأَنّ حركتي الهمزتين متفقتان إذ هما مفتوحتان، وللعرب في ذلك طريقان: أَكثرهما قلب الثانية أَلفاً محضاً، والثانية بين الهمزة والأَلف، والأَول أَولى؛ لأَنّ حقّ الهمزة الثانية كان هو الحذف؛ لوقوعها في الدرج، فإذا قلبت الثانية التقى ساكنان لا على حدّهما، لأَنّ الثاني ليس بمدغم ولا موقوف عليه[1].

أَمّا (التَقَتْ حَلْقَتا ٱلبِطَان)[2] فالقياس حذف الألف لالتقاء الساكنين، كما حذفوها في غلاما الرجل وإثباتها على الشذوذ.

وكان الذي سوغ ذلك: إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ، والبطان: للقَتَب، وهو: الحزام الذي جعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دلّ على نهاية الهزال، وهو مثل يُضرب في الأَمر إذا بلغ النهاية[3].

وذكر ابن الأَنباري[4] أَنَّ هذا غير معروف، والمعروف عن العرب حذف الأَلف من (حلقتا البطان) لالتقاء الساكنين، وما حكي عن العرب من هذا فشاذ ونادر، لا يقاس عليه، ولا يعتد به؛ لقلته.

* * * * *

---

(١) شرح الشافية ٢ / ٢٢٤.

(٢) كتاب الأَمثال ٣٤٣، وجمهرة الأَمثال ١ / ١٨٨.

(٣) شرح المفصل ٩ / ١٢٣، وينظر: كتاب الأَمثال ٣٤٣، وجمهرة الأَمثال ١ / ١٨٨.

(٤) الإنصاف ٦٦٩، وينظر: المقرب ٢ / ١٩.

المبحث الثاني

التخلص من أحد الساكنين

١ ـ **بالحذف**: لقد اشترط لالتقاء الساكنين أَنْ يكون أَحدُهما حرفَ مدٍّ ولين، والثاني صحيحاً مدغماً في كلمة واحدة، ومعنى هذا: أَنّه متى اختل شرط من هذه الشروط الثلاثة، فلا بدّ من حذف أَحد الساكنين، أَو تحريكه، إِلّا إِذا كان من المواضع الشاذّة التي ذكرت آنفاً، وإِلّا إِذا كان أَحدهما حرف لين ساكناً حركة ما قبله من جنسه، ويؤدي حذفه إِلى لبس، مثل: مسلمونْ ومسلمانْ، فإِنّ النون في الأَصل ساكن، فلو حذفّت الأَلف والواو للساكنين، لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين، وكذلك: يسلمانْ ويسلمونْ وتسلمينْ، فلو حذفت المدّات، لالتبس الفعل المؤكد بالنون الخفيفة في بدء النظر.

وإِنْ لم يؤدِّ الحذف إِلى اللَّبس حذف المد سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأَول كما في: «خَفْ» و «قُلْ» و «بِعْ» و «لم يَقُمْ» و «لم يَبِعْ»، أَم كان كالجزء منها، وذلك بكونه ضميراً مرفوعاً متصلاً، نحو: «تخشَيْنَ» و «تغزونَ» و «ترمينَ»، كان أَصلها: تخشى وتغزو وترمي، فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها، سقطت اللامات للساكنين. أَم بكون الساكن الثاني أَوّل نوني التوكيد المدغم أَحدهما في الآخر، نحو: أُغزُنَّ وارمِنَّ واضربِنَّ واضربُنَّ، وهل تخرجُنَّ، فإِنه سقط فيها الضميران؛ لاتصال النون الساكنة بها.

أَم كان الساكن الثاني أَول كلمة منفصلة كما في: يخشى القوم، ويغزو الجيش، ويرمي الغرض[1].

---

(١) حذف الأَلف في يخشى والواو في يغزو والياء في يرمي يكون بالنطق لا بالكتابة.

أمّا في اضرباناْ فلم يحذف الألف، وسبب ذلك للفرق بين الواحد والمثنى، ولم يحذف أول الساكنين وهو الألف في رمى وغزا عند اتصال ألف المثنى في غَزَوا ورميا وأعلياناْ وحبلياناْ بل قلبت واواً أو ياء وحرك خوفاً من التباس المثنى بالمفرد(١).

وكذلك لم يحذفوا الواو والياء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] واَخْشَوُا اللهَ وَٱخْشَيِ القومَ وإن كانا حرفي علة، لأنهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين لأوقع حذفهما لبساً، لأنّك إذا قلت: اخشَوْا زيداً، ثم قلت: اخشَوُا القوم، فلو أسقطت الواو للساكن بعدها، لبقيت الشين مفتوحة وحدها، فكان يلتبس خطاب الجمع بالواحد.

وكذلك تقول: اخْشَيِ القومَ، فلو حذفت الياء للساكن بعدها لالتبس خطاب المؤنث بالمذكر(٢).

وذكر المبرد(٣): أنَّ الواو والياء لم تحذفا؛ لأنَّ قبلهما فتحة، وهي حركة ليست من جنس الواو والياء، وبهذا تصبح الواو والياء من الحروف التي هي غير معتلة. وأنَّ الألف والواو والياء التي حذفت لالتقاء الساكنين لا تعود إذا تحرَّكَ بعدها الساكن، مثل: لم يَخَفِ الرجلُ، ولم يَبِعِ الرجلُ، ولم يَقُلِ القوم ورمَتِ المرأة ورمتا، لأنّهم إنّما حركوا هذا الساكن لساكن وقع بعده، وهذه الحركة هي حركة عارضة وليست لازمة(٤).

وربما اعتدَّ بعض العرب بالحركة العارضة، فيرد المحذوف،

---

(١) التكملة ١٧١ ـ ١٧٢، شرح الشافية ٢ / ٢٢٥ ـ ٢٢٧.

(٢) الكتاب ٤ / ١٥٧، التكملة ١٧٩ ـ ١٨١، شرح المفصل ٩ / ١٢٤.

(٣) المقتضب ٣ / ٢٢.

(٤) الكتاب ٤ / ١٥٨.

فيقول: رماتِ المرأة، وأنشد الكسائي:

يا حِبُّ قَدْ أَمسينا

ولم تَنَامْ العينا(1)

وتحذف نون التوكيد الخفيفة، إذا لقيها ساكن بعدها، لالتقائهما، ولم تحرك كما حرك التنوين، فيقال: لا تضربَ ابْنَك(2)، وهو قليل(3)، والأَصل: لا تضربَنْ(4)، فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها، لكونها مع المفرد المذكر(5). ومن الشواهد على ذلك قول الأضبط بن قريع(6):

لا تهيـنَ الْكَـريـمَ علّـكَ أَنْ تـركـعَ يـومـاً والـدَّهـرُ قـد رَفَعَـهْ

أَراد: تهينَنْ فحذفها لسكونها وسكون ما بعدها(7).

ويرى الأُستاذ عباس حسن(8) أَنَّ الحذف يكون لفظاً لا خطاً إذا وليها مباشرة ساكن ولم يوقف عليها، نحو: لا تتعودَن الحلف، ولا تصدقَنْ الحلاَّفَ، فتحذف النون الخفيفة عند النطق، وتبقى الفتحة التي قبلها دليلاً عليها، فلا يلتبس الأَمر على السامع، إذْ لا مسوغَ لوجود الفتحة في هذا

---

(1) شرح الكافية الشافية ٢٠٠٩، المساعد ٣/ ٣٣٧.

(2) المفصل ٣٣٢، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٩٤.

(3) شرح المفصل ٩/ ٤٣.

(4) شرح ابن عقيل ٢/ ٣١٤، همع الهوامع ٢/ ٧٩، الدرر اللوامع ٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣.

(5) خزانة الأدب ١١/ ٤٥٠.

(6) ينظر: معجم الشواهد العربية ٢١٦.

(7) اللمع ٢٠١، الأمالي الشجرية ١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥، شرح المفصل ٩/ ٤٣، المقرب ٢/ ١٨، الدرر اللوامع ١/ ١١١.

(8) النحو الوافي ٤/ ١٨٠.

الباب إلاّ وجود نون التوكيد بعدها.

ويرى أَنْ لا داعي لحذف النون كتابة في قول الشاعر في غير ضرورة، لأَنّ هذا الحذف قد يوقع في لبس أو احتمال يحسن الفرار منهما.

ويقول: إنَّ أفضل من كلّ ما سبق تحريكها بالكسر، إذا وليها ساكن، وحجته: أَنَّ الأَصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر[1]، وهو رأي مقبول؛ لأَنّ أَحداً من النحويين المتمسكين بحذفها لم يذكر تعليلاً مقبولاً لحذف نون التوكيد التي يليها ساكن.

ومن الحروف التي تحذف للساكنين نون «لَدُنْ» إذا وليها ساكن، نحو: ما رأيته من لَدُ الصباح، وربما تكسر النون في لدن كقول الراجز:

تنتهض الرِّعْدَةُ في ظُهيري

من لَدُنِ الظُّهرِ إلى العُصَيرِ[2]

وذكر أَبو حيان[3] أَنّ الأَكثر حذفها، إذا وليها لام التعريف، ويقل إقرارها وكسرها.

أَمّا الرضي الإِستربادي[4]: فيرى أَنَّ حذفها للساكنين شاذ.

ومن الحروف التي تحذف كذلك لالتقاء الساكنين التنوين تشبيهاً له بحروف المد واللين، وقد كثر في كلامهم حتى كاد يكون قياساً[5]، ومن

---

(١) نفسه ٤ / ١٨١ ـ ١٨٢.

(٢) همع الهوامع ٢ / ١٩٩، الدرر اللوامع ١ / ١٨٤، ٢ / ٢٣٠.

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٣٤٢.

(٤) شرح الشافية ٢ / ٢٣٤.

(٥) شرح المفصل ٩ / ٣٥.

مواضع حذفه، كون الاسم المنوّن عَلَماً مفرداً موصوفاً بابن أو بابنة مضافين إلى اسم علم[1]، وفي هذه الحالة يجب حذف أَلف ابن لوقوعه صفة، نحو: هذا زيدُ بنُ جعفر، ورأيت زيدَ بنَ جعفر ومررت بزيدِ بنِ جعفر.

أَمّا إذا وقعت ابن خبراً فيجب إثبات أَلفها وإثبات تنوين الاسم العلم الواقع قبلها نحو: زيدٌ ابنُ جعفر، ومن شواهد حذف التنوين القراءة المروية عن أَبي عمرو[2]: ﴿قل هو الله أَحدُ اللّه الصمد﴾ [الإخلاص ١، ٢] التي حذف التنوين فيها من ﴿أحد﴾ وقراءة عمارة بن عقيل[3]: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس ٤٠]. التي حذفت التنوين فيها من «سابق» والشواهد على حذف التنوين لالتقاء الساكنين كثيرة منها: قول أَبي الأَسود الدؤلي[4]، وقد حذف التنوين من ذاكر:

فــألفيتُــه غيــرَ مستعتــبِ ... ولا ذاكــرَ اللّــهِ إلاّ قليــلاَ

وكقول الآخر وقد حذف التنوين من حاتم:

وحاتمُ الطائيُّ وهّابُ المِئي[5]

وقد يضطر الشاعر إلى إثبات التنوين مع التقاء الساكنين، كقول قرواش بن حوط الضبي[6]:

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٠٤.

(٢) المساعد ٣/ ٣٣٦.

(٣) المساعد ٣/ ٣٣٦.

(٤) ديوانه ٢٠٣، وينظر: الكتاب ١ / ١٦٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٥، الموشح ١٥٠، وشرح أَبيات سيبويه السيرافي ١ / ٩٢، الإنصاف ٦٥٩.

(٥) الموشح ١٤٩، الإنصاف ٦٦٣، خزانة الأَدب ٧/ ٣٧٥.

(٦) شرح ديوان الحماسة ١٤٥٩. النّعْفُ: المكان المرتفع، عُذُم: موضع. الأعلم: اسم رجل.

نُبِّئْتُ أَنَّ عِقالاً ابنَ خويلدٍ بِنعافِ ذي عُذُمٍ وأَنَّ الأَعلما

وذكر المرزوقي[1] أن الأجود في العَلَم وقد وصف بالابن أو الابنة إذا كانا مضافين إلى علم ترك التنوين فيه.

وكقول الحطيئة[2]:

إنْ لا يكُنْ مالٌ يُثابُ فإنّه يأتي ثَنائي زيداً ابنَ مُهَلْهَلِ

وقرأ عاصم والكسائي[3] ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة ٣٠].

٢ ـ **بالحركة**: ذكرت آنفاً أَنَّ الطريقة الأُولى للتخلص من أَحد الساكنين إذا التقيا هي: حذف أَحدهما، وهنا أَذكر الطريقة الأُخرى للتخلص من أَحد الساكنين وهي: تحريكه، والغالب هو تحريك الأَول منهما؛ لأَن تحريكه هو الأَصل، ومقتضى القياس، فلا يعدل عنه إلّا لعلّة، وإِنَّما كان تحريك الأَول هو الأَصل من قبل أَنَّ سكون الأَول منع من الوصول إلى الثاني، فكان تحريكه من قبيل إزالة المانع إذ بتحريكه يُتوصَّلَ إلى النطق بالثاني، وصار بمنزلة أَلفات الوصل التي تدخل متحركة توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها.

أَمَّا «أَين وكيف» فمعدولٌ بهما عن القياس بتحريك الثاني دون الأَول لمانع، وذلك أَنَّا لو حركنا الأَول وهو الياء من أَين وكيف لانقلبت أَلفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وكذلك: «منذ» حركوا الثاني فيها، لأنهم لو حركوا الأَول لذهب

---

(١) نفسه ١٤٥٩.

(٢) ديوانه ٣٠٢، وينظر: الأمالي الشجرية ١ / ٣٨٢.

(٣) السبعة في القراءات ٣١٣.

وزن الكلمة فلا يعلم هل هو ساكن الوسط أو متحرك، ومن ذلك رجلان ومسلمون حركوا فيها الساكن الثاني دون الأول إذْ كان تحريك الأول منها ممتنعاً[1] وكذلك: هؤلاءِ وجيرِ وحيثُ وقبلُ وبعدُ[2].

وكذلك قول رجل من أزد السراة[3]:

أَلَا رُبَّ مـولـودٍ وَلَيْـسَ لَـهُ أَبٌ   وذي وَلَـدٍ لَـمْ يَلْـدَهُ أَبـوانِ

أراد: لم يَلِدْهُ، فسكن المكسور تخفيفاً، فالتقى ساكنان: اللام والدال، فحرك الدال بحركة أقرب المتحركات منه وهي فتحة الياء، وعليه قول الآخر:

ولكنني لم أَجْدَ من ذلكم بدا[4]

ومن ذلك قراءة حفص[5]: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾[6] [النور ٥٢].

وتحريك الأول إمّا أنْ يكون بالكسر وإمّا أنْ يكون بالضم وإمّا أنْ يكون بالفتح.

أ ـ الكسر: وهو الأصل، وهو القياس، وهو الأكثر في كلام العرب، وهي اللغة الجيدة[7]، فإذا كان آخر الفعل أو الاسم ساكناً، والتقى بساكن

---

(١) شرح المفصل ٩ / ١٢٥.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٧٧.

(٣) الكتاب ٢ / ٢٦٦، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٤٨، الخصائص ٢ / ٣٣٣، شرح المفصل ٤ / ٤٨، ٩ / ١٢٦، همع الهوامع ١ / ٥٤، ٢ / ٢٦، الدرر اللوامع ١ / ٣١، ٢ / ١٨، خزانة الأدب ٢ / ٣٨١.

(٤) الخصائص ٢ / ٣٣٣.

(٥) السبعة في القراءات ٤٥٨.

(٦) ينظر: الحجة في القراءات السبع ٢٦٣، شرح المفصل ٩ / ١٢٥ ـ ١٢٧.

(٧) الكتاب ٤ / ١٥٤.

بعده، حرك آخر الفعل والاسم الساكنين بالكسر، وإنّما يحرك بالكسر؛ لأَنَّ الفتح يلبس الفعل بالمنصوب، والضم يلبس الفعل بالمرفوع. أمّا الكسر فإنَّه يُعلَمُ أَنَّه عارض في الفعل، لأَنَّ الكسر ليس من إعرابه.

وكذلك الاسم لو فتحناه لالتبس بالمنصوب غير المنصرف، وإنْ ضممناه لالتبس بالمرفوع غير المنصرف، فكسر لئلا يلتبس بالمخفوض، إذ كان المخفوض المعرب يلحقه التنوين لا محالة، فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين(١)، وإنّما يكون الكسر في الغالب للساكن إذا كان صحيحاً نحو: اذهبِ اذهبْ واضربِ اضربْ، وهذا زيدُنِ العاقلُ ومررت بزيدِنِ ابنِك ورأيت زيدَنِ ابنَك، ومن ذلك: رمتِ المرأة، وبَغتِ الأَمةُ، تَحرَّكَ الساكنُ بالكسر؛ لالتقائه مع لام التعريف(٢).

فمن الحروف الساكنة مالا يحرك إلاّ بالكسر، وذلك قولهم:

«لم أُبَلِهْ»، فأصله: أبالي، فحذفت الياء للجزم، فبقي أُبالِ، بكسر اللام، ثم لما كثر في الكلام لم يعتدوا بذلك المحذوف الذي هو الياء، فحذفت الحركة أيضاً، للجزم، فصار: «لم أُبالْ» بسكون اللام، فالتقى ساكنان: الأَلف واللام، فحذفت الأَلف؛ لالتقاء الساكنين، فبقي «لم أُبَلْ» ثم أَدخلوا هاء السكت، فالتقى ساكنان: الهاء واللام، فكسرت اللام؛ لالتقاء الساكنين، فصار: «لم أُبَلِهْ»(٣).

ومما يغلب عليه الكسر كذلك: ميم الجمع الساكن الذي قبله هاء مكسورة؛ وذلك لإتباع الهاء، وإجراء الميم، وعلى ذلك قراءة أَبي عمرو:

---

(١) المقتضب ٣/ ١٧٤، شرح المفصل ٩/ ١٢٧، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٦٠.
(٢) التكملة ١٧٧.
(٣) شرح المفصل ٩/ ١٢٣ ـ ١٢٤.

﴿عليهِم الذلة﴾[1] [البقرة: ٦١] و﴿بهِم الأَسباب﴾[2] [البقرة: ١٦٦] وباقي القراء على خلاف المشهور نحو: ﴿بِهُمُ الأَسباب﴾.

ومما يغلب عليه الكسر أَيضاً الساكن في مثل: قالتِ ارموا، وذلك بسبب مجيء ضَمَّة غير أَصلية بعد الساكن الثاني، وكذلك إِذا كان بعد الساكن الثاني حرف ضمته ضَمَّةُ إِعراب، نحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾[3] [النساء ١٧٦].

وكذلك يُختار الكسر[4] إِذا كان أَول الساكنين واواً أَصلية بعدها ساكن، نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [الجن ١٦] ويجوز ضم واو «لو»[5].

ب ـ الضم: سبق أَنْ ذكرت أَنّ الساكن الأَول إِذا كان صحيحاً فالغالب فيه الكسر، ونذكر هنا حركة الساكن الأَول إِذا كان معتلاً.

تختلف حركة المعتل باختلاف حركة ما قبله، فإِنْ كانت الحركة التي قبله من جنسه حذف، نحو: يخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الحرس، بحذف الأَلف والواو والياء، والحذف هنا بالنطق لا بالكتابة.

أَمّا إِذا كانت حركة ما قبل حرف اللين من غير جنس حرف اللين فالتقى مع ساكن من كلمة أُخرى لم يحذف، وإِنَّما يُحَرَّك، والحركة الغالبة هي الضمة، وذلك نحو: واو الضمير في قوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾[6]

---

(١) وينظر: شرح الشافية ٢ / ٢٣٧.

(٢) وينظر: شرح الشافية ٢ / ٢٣٧.

(٣) وينظر: شرح الشافية ٢ / ٢٣٧.

(٤) شرح المفصل ٩ / ١٢٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠١٠.

(٦) وينظر: المقتضب ٤ / ٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٢٠١٠ ـ ٢٠١١.

[البقرة: ١٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[١] [البقرة: ٢٣٧] و﴿ ۞ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[٢] [آل عمران ١٨٦] ويجوز كسر[٣] الواو وفتحها.

قال أبو الفتح بن جني[٤] قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق ﴿اشتروِا الضلالة﴾ وذكر ابن مالك[٥] أنَّ ضم الواو أفشى، ثم الكسر ثم الفتح.

وإنَّما حركوا الضمير وهو الواو بالضم، ليفرقوا بينه وبين واو «لو» وواو «أو» لأَنّ الغالب فيهما الكسر[٦]، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾[٧] [الجن ١٦] وهذا نص الخليل، وضم قوم الحرف، فقالوا: ﴿وأن لوُ استقاموا﴾[٨] و﴿لوُ استطعنا﴾[٩] [التوبة ٤٢].

ومثل واو الضمير واو مصطفون، لأَنّها واو زائدة لحقت للجمع كما لحقت واو: واخشوا لعلامة الجمع، فيقال: مصطفَوُ الله[١٠].

ومما يُختار فيه الضم ميم الجمع الساكنة بعد هاء أَوْ غير هاء، وذلك

---

(١) وينظر: الكتاب ٤/ ١٥٥، والتكملة ١٨٠، وشرح المفصل ٩/ ١٢٤.

(٢) وينظر: المقتضب ١/ ٢٢٤.

(٣) نفسه ٤/ ٢٧١، قرأ علي (ع) بالكسر (مختصر شواذ القرآن ١٥).

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠١٠ ـ ٢٠١١.

(٥) نفسه ٢٠١٠ ـ ٢٠١١.

(٦) التكملة ١٨٠، وشرح المفصل ٩/ ١٢٥.

(٧) وينظر: شرح المفصل ٩/ ١٢٤.

(٨) نفسه ٩/ ١٢٥.

(٩) وينظر: الكتاب ٤/ ١٥٥.

(١٠) نفسه ٤/ ١٥٥.

كما في قراءة حمزة ﴿ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَـالُ ﴾[1] [البقرة: ٢٤٦ والنساء ٧٧] و﴿ أَنتُمُ ٱلْفُـقَرَآءُ ﴾[2] [فاطر ١٥].

وجوزوا الكسرَ والضَّمَّ، وذلك إذا ولي ثاني الساكنين ضَمَّةٌ لازمة، نحو قوله تعالى: ﴿قالتُ ٱخْرُجِ﴾[3] [يوسف ٣١] و﴿فمنُ ٱضْطُر﴾ [المائدة: ٣] و﴿لقدُ ٱسْتُهزِىء﴾ [الأنعام ١٠ والرعد ٢٢ والأنبياء ٤١] و﴿قلُ ٱدْعُوا الله﴾ [الإسراء ١١٠].

ج ـ الفتح: قال سيبويه[4]: الفتح في حرفين، **أَحدهما**: قوله تعالى: ﴿المّ الله﴾ [آل عمران ١، ٢] ولا يجوز فيه الكسر، ولذلك فهو شاذ عن القياس، وكان الأَخفش يجيز فيه الكسر على ما يقتضيه القياس، ووجه الفتح فيه التقاء الساكنين الميم واللام الأُولى من الله، ولم يكسروا، لأَنّ قبل الميم ياء، وقبل الياء كسرة، فكرهوا الكسر فيها[5].

وأَمّا الحرف الثاني فهو نون «مِنْ».

قال سيبويه[6]: لما كثرت في كلامهم، ولم تكن فعلاً، وكان الفتح أَخفَّ عليهم فتحوا وشبهوها بـ «أين» و«كيف».

وقد اختلف العرب في حركة نون «من» إذا كان بعدها أَلف وصل غير أَلف لام التعريف، فكسره قوم على القياس، وهي أَكثر في كلامهم وهي

---

(١) وينظر: شرح الشافية ٢ / ٢٣٧.
(٢) وينظر: شرح الشافية ٢ / ٢٣٧.
(٣) وقرأ بالضم: ابن كثير والكسائي ونافع وابن عامر (السبعة في القراءات ٣٤٨).
(٤) الكتاب ٤ / ١٥٣.
(٥) شرح المفصل ٩ / ١٢٨.
(٦) الكتاب ٤ / ١٥٣.

الجيدة، ولم يكسروا مع أَلف لام التعريف، لأَنَّها مع أَلف لام التعريف أَكثر، لأنّ الأَلف واللام كثيرة في الكلام تدخل في اسم ففتحوا استخفافاً، فصار: مِنَ الله ومِنِ ٱبْنِك ومِنِ ٱمْرِىءٍ[1].

وقد قلب الصورة قوم من العرب، فقالوا: مِنِ الله فيجريه على القياس، ومِنَ ٱبْنِك وعلى هذا يكون الفتح في: مِنَ الرجل شاذاً في القياس دون الاستعمال، وفي مِنَ ابنك شاذاً في الاستعمال والقياس[2].

ومما حرك بالفتح حرف اللين «الأَلف» الذي بعده مدغم حيث قلبوه همزة، وحركوها بالفتح، نحو: دأَبَّة وشأَبَّة، وفي قوله تعالى: ﴿ولا الضّأَلِّين﴾ [الفاتحة ٧] و﴿ولا جأنّ﴾ [الرحمن ٣٩] وهما قراءة عمرو بن عبيد[3].

أَما نون «عن» فإِنَّها تكسر مطلقاً قبل كل ساكن نحو: عَنِ القوم وعَنِ ابنك، وبعض العرب يَضُمُّها قبل «أل» وهي لغة رديئة حكاها الأَخفش نحو: عَنُ الرجل[4].

حركة التنوين: التنوين نون ساكنة، فإِذا لقيه ساكن بعده حرك لالتقاء الساكنين، والغالب أَنْ يُحرَّك بالكسر، لأَنَّه الأَصل في كل ساكنين إذا التقيا، وذلك نحو: زيدُنِ العاقلُ، ورأيت زيدَنِ العاقلَ، ومررت بزيدِنِ، ونحو قوله تعالى: ﴿مريبِنِ الذي جعل مع الله إلهاً آخر﴾[5] [ق ٢٥، ٢٦]

---

(١) الكتاب ٤/ ١٥٤.

(٢) شرح المفصل ٩/ ١٢٤.

(٣) المفصل ٣٥٤.

(٤) نفسه ٣٥٤، وشرح المفصل ٩/ ١٣١ والمساعد ٣/ ٣٤٢.

(٥) وينظر: شرح المفصل ٩/ ٣٥.

وقد قرىء ﴿مريبِنَ الذي﴾ بفتح النون كأنّه كره توالي كسرتين، ففتح على حدّ: مِنَ المؤمنين، ومِنَ الرسول(١).

وقرىء قوله تعالى: ﴿بنصبٍ وعذابِنِ ٱرْكُضْ﴾ [ص ٤١، ٤٢] بالكسر والضم، فمن كسر فعلى الأَصل، ومن ضم أتبع الضم الضم كراهية الخروج من كسر إلى ضم(٢)، ومثله: ﴿وعيونِنِ ٱدْخُلُوها﴾(٣) [الحجر ٤٤، ٤٥] قرئت مكسورة ومضمومة، وإنَّما جاز الكسر والضم؛ لأَنّه جاء بعد الساكنين حرف مضموم ضمة لازمة، أمّا إذا كانت الضمة عارضة، فيكسر التنوين، نحو: هذا زيدُنِ ابنُك(٤).

حركة آخر الفعل المدغم حالة كونه أمراً أَو مضارعاً مجزوماً:

أ ـ **الأَمر**: نحو: رُدَّ، فقد اجتمع فيه ساكنان، الحرف الأَول: المدغم، والثاني: المدغم فيه الذي سُكِّن للوقف، فلما التقى في آخره ساكنان، وجب تحريك الثاني؛ لالتقاء الساكنين بثلاث حركات.

١ ـ **الإتباع**(٥): وذلك أنْ يتبع المدغمُ حركةَ ما قبله فإنْ كان مفتوحاً فتحوه وإنْ كان مضموماً ضموه، وإنْ كان مكسوراً كسروه، وذلك نحو: «رُدُّ» و «عَضَّ» و «فِرِّ»، وهو الأَكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالفتح أتبعوا الفتح الفتح الذي قبله.

---

(١) نفسه ٩ / ١٢٨.

(٢) شرح المفصل ٩ / ١٢٨.

(٣) وينظر: شرح المفصل ٩ / ١٢٨.

(٤) ارتشاف الضرب ١ / ٣٤٢.

(٥) الكتاب ٣ / ٥٣٢، الكامل ١ / ٤٣٨، التكملة ١٦٩، شرح المفصل ٩ / ١٢٨، شرح الشافية ٢ / ٢٤٣، المساعد ٣ / ٣٤٦.

٢ ـ الفتح[١]: نحو: «رُدَّ» و «فِرَّ» و «عَضَّ»، وهي لغة أَسد وناس غيرهم.

٣ ـ الكسر[٢]: نحو: «رُدِّ» و «فِرِّ» و «عَضِّ»، وهي لغة كعب وغنى، وعلى هذا أَجاز الفراء[٣] «لا تضارِّ».

أَمّا «هَلُمَّ» فمفتوحة على قول الجميع[٤].

وحكى الجرمي[٥] «هلمَ» «هلمِ» بالفتح والكسر عن بعض تميم.

فإِذا اتصل بجميع ذلك «ها» ضمير المؤنث فتحوا، فقالوا: رُدَّها، وإِنْ اتصل بالفعل ضمير المذكر «الهاء» المضمومة، ضموا، فقالوا: رَدُّه[٦].

وقد جوز ثعلب[٧] الفتح والضم والكسر مع ضمير المذكر، فقال: «زُرَّه» و «زُرُّه» و «زُرِّه»، مثل: «مُدَّ» و «مُدُّ» و «مُدِّ».

وقد علل ابن هشام اللخمي[٨] ذلك، فقال: الكسر لالتقاء الساكنين، والفتح لاستثقال الكسر مع التضعيف، والضم للإتباع.

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٣٣، الكامل ١ / ٤٣٨، التكملة ١٦٩، شرح الشافية ٢ / ٢٤٣، المساعد ٣ / ٣٤٧.

(٢) الكامل ١ / ٤٣٩، التكملة ١٦٩، شرح الشافية ٢ / ٢٤٣، المساعد ٣ / ٣٤٧.

(٣) معاني القرآن ١ / ١٤٩.

(٤) التكملة ١٧٠، شرح المفصل ٩ / ١٢٨، شرح الشافية ٢ / ٢٤٤، المساعد ٣ / ٣٤٤.

(٥) نفسه ٣ / ٣٤٤.

(٦) الكتاب ٣ / ٥٣٢، التكملة ١٦٩، شرح المفصل ٩ / ١٢٨.

(٧) الفصيح ٢٦٧.

(٨) شرح الفصيح ٦٧.

وتابع ابن عقيل[1] ثعلباً في تجويز الأَوجه الثلاثة. هذا إذا كان المدغم في كلمة واحدة، أَمّا إذا لقيه ساكن بعده في كلمةٍ أُخرى، نحو: رُدِّ الرجلَ، فالمختار الكسر، وهي لغة قيس وتميم[2]، كقول جرير[3]:

فَغُضِّ الطَّرْفَ إنَّك من نُمَيْرٍ فلا كعباً بلغتَ ولا كِلابا

وكقول جرير[4] أيضاً:

ذُمِّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللِّوى والعيشُ بعدَ أُولئكَ الأَقوامِ

ومنهم من يفتح[5] المدغم، فيقول:

فَغُضَّ الطرفَ.

أو: ذُمَّ المنازلَ.

ومنهم من جوَّز الكسرَ والفتحَ والضَّمَّ في البيتين[6].

ب ـ أَمّا مدغم المضارع المجزوم، فذكر سيبويه[7] أَنَّ حركته كحركة أَقرب المتحركات منه، وذلك نحو: «لم يَرُدُّ» و «لم يَعَضَّ» و «لم يَفِرِّ».

فإنْ اتصل بالفعل «ها» ضمير المؤنث فالفتح، نحو: «لم يَرُدَّها» و «لم يَسَرَّها» و «لم يُقِرَّها».

---

(١) المساعد ٣/ ٣٤٥.

(٢) شرح المفصل ٩/ ١٢٨، المساعد ٣/ ٣٤٥.

(٣) ديوانه ٨٢١.

(٤) ديوانه ٩٩٠.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٣٣، شرح المفصل ٩/ ١٢٨، المساعد ٣/ ٣٤٦.

(٦) ينظر: المقتضب ١/ ١٨٥.

(٧) الكتاب ٢/ ٢٥٦.

أمّا مع ضمير المذكر فالضَّمُّ، نحو: لم يَرُدُّهُ، وربما كسروا، أَو فتحوا[1].

نجز بعونِ اللّه وَمَنِّهِ

*****

(١) المساعد ٣/ ٣٤٥.

تاء التأنيث

المقدمة

تعد ظاهرة التَّفريق بين المذكر والمؤنث من الظّواهر اللّغوية المهمة والكبيرة في اللغة العربية، ولا شيء أدلّ على أهميتها وكبرها من كثرة المؤلفات التي أفردت لها وهي كتب التذكير والتأنيث أو المذكر والمؤنث التي امتدت على عدة قرون منها المطوّل ومنها المختصر وقد بلغ عدد هذه المؤلفات العشرات، وقد وصل إلينا قسم من هذه المؤلفات وتم تحقيقه وطبعه وضاع القسم الآخر، وقد ذكر لنا الأستاذ أحمد الشرقاوي إقبال في كتابه «معجم المعاجم»[1] من هذه الكتب الموجود منها والمفقود ثلاثين كتاباً ومن هذه الكتب التي تم تحقيقها وطبعها:

١ ـ المذكر والمؤنث لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) حققه د. رمضان عبدالتواب ١٩٧٥.

٢ ـ المذكر والمؤنث لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٤٨هـ) حققه د. نهاد جتين.

٣ ـ المذكر والمؤنث لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) حققه د. رمضان عبدالتواب سنة ١٩٧٠.

---

(١) ص ٢٦٤.

٤ ـ مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة (ت ٢٩٠هـ) حققه د. رمضان عبدالتواب سنة ١٩٧٢ .

٥ ـ المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) حققه د. طارق عبدعون الجنابي سنة ١٩٧٨ .

٦ ـ المذكر والمؤنث لأبي الحسين سعيد بن إبراهيم التستري (ت ٣٦١هـ) حققه د. أحمد عبدالمجيد هريدي سنة ١٩٨٣ .

٧ ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات عبدالرحمن ابن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ). حققه د. رمضان عبدالتواب سنة ١٩٧٠ .

وهناك أمر آخر دلّ على أهميّة هذه الظاهرة وهو إفراد قسم كبير من النحويين في كتبهم فصلاً أو باباً لها فقد عالجها سيبويه في أماكن متعددة من كتابه والمبرد في كتابه المقتضب وأبو بكر بن السراج في كتابه: الأصول، وأبو علي النحوي في كتابه: التكملة والمسائل البصريات، وابن جني في كتبه: اللمع والخصائص وسر صناعة الإعراب وابن الدّهان في كتابه: شرح اللمع وابن بابشاذ في كتابه: شرح المقدمة المحسبة، وعبدالقاهر الجرجاني في كتابه: المقتصد في شرح الإيضاح، والأعلم الشنتمري في كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه، والزمخشري في المفصل والأنباري في الإنصاف، والسهيلي في نتائج الفكر في النحو، والمهلبي في نظم الفرائد، وحصر الشوارد وابن معطٍ في الفصول الخمسون، وابن يعيش في شرح المفصل، وابن عصفور في المقرب، وابن مالك في شرح الكافية الشافية، وأبو حيان في ارتشاف الضرب، وابن هشام الأنصاري في قطر الندى، وابن كمال باشا في أسرار النحو.

هذا فضلاً عن أصحاب كتب الصرف واللغة فهم أيضاً قد أفردوا فصولاً مستقلة ذكروا فيها المواضع الكثيرة التي ترد فيها تاء التأنيث كونها علامة من علامات التأنيث منهم: ثعلب في كتابه الفصيح، واليزيدي في أماليه، وأبو علي في التكملة، وابن فارس في الصاحبي في فقه اللغة، والهروي في الأزهيّة في علم الحروف وفي التلويح، وابن الشجري في أماليه، والسهيلي في أماليه كذلك، وابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف، وابن عصفور في الممتع، والرضي الاستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب.

وبعد اتضاح أهمية هذه الظاهرة وعظمها فلا غرابة أن يعدها الأنباري في كتابه المذكر ولمؤنث[1] من تمام معرفة النحو والإعراب، وقال أيضاً: أنّ من ذكّر مؤنثاً أو أنث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً.

ويتّضح من خلال اطلاعنا على كتب المذكر والمؤنث أن هذه الظاهرة ـ أعني ظاهرة التفريق بين المذكر والمؤنث ـ قد مرت بمراحل وأن العرب حاولوا عدة محاولات لكي يتوصلّوا إلى قاعدة سليمة وسهلة يتم بها التفريق بين المذكر والمؤنث، فمن هذه المحاولات على سبيل المثال أنهم وضعوا لفظاً للمذكر ولفظاً آخر مغايراً للمؤنث فقالوا: حمار وأتان، وجدي وعناق، وحمل ورخل[2]، وفرس للذكر وحجر للأنثى[3].

وقد استغنوا بهذه المسألة عن التاء لأن اختلاف اللفظ يغنيهم عن

---

(١) ج١/ ١٠٧.

(٢) المذكر والمؤنث للمبرد ٨٤، الأصول في النحو ٢ / ٤١١.

(٣) شرح الفصيح ٢٠٤.

ذكرها إلا أنهم فطنوا إلى أنّ هذا ربما يؤدي إلى الخلط بين المذكر والمؤنث فعادوا وقيّدوا المؤنث بالتاء فقالوا: جمل وناقة وكبش ونعجة ووعل وأرويّة[1].

وقد تنبّهوا كذلك إلى أنّ هذه الطريقة التي يجعلون فيها لفظاً للمذكر ولفظاً للمؤنث طريقة مضنية ومرهقة فهم وإنْ تخلّصوا من مخافة الخلط بين المذكر والمؤنث بوضعهم التاء علامة للمؤنث أدركوا أنّ ذلك يكثر عليهم الألفاظ ويطيل عليهم الأمر فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامات فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث[2] وهي التاء والألف الممدودة والألف المقصورة. وقد أجروا هذه الطريقة حتى على الألفاظ التي وضعوها مختلفة، فقالوا: غلام وغلامة وشيخ وشيخة ورجل ورجلة وثور وثورة وأرنب وأرنبة وغراب وغرابة وحمام وحمامة[3]، وحمار وحمارة وأسد وأسدة[4]. ومع توصلهم إلى هذه الطريقة السهلة وهي بناؤهم المؤنث على لفظ المذكر، أي: أن يجعلوا للمذكر والمؤنث لفظاً واحداً ويفرقوا بين المذكر والمؤنث بإحدى علامات التأنيث فقد بقي قسم من الألفاظ التي وُضعت أولاً للدلالة على المرحلة الأولى التي أرادوا التفريق بها بين المذكر والمؤنث والتعبير عنها فبقي مثلاً: رجل وامرأة وجمل وناقة وفرس وحصان وألفاظ أخرى.

وتعد التاء أهم العلامات الثلاث وأكثرها انتشاراً، لأنها دخلت على الأسماء والصفات لأغراض كثيرة ودخلت على الأفعال والحروف وسيأتي

---

(١) التكملة ٣٥٤.
(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٣١.
(٣) المذكر والمؤنث للفراء ١٢٠، ١٢١، ١٢٤.
(٤) شرح المفصل ٥ / ٩٨.

تفصيل ذلك إنْ شاء اللّه.

ومع اتضاح ظاهرة التفريق بين المذكر والمؤنث بهذه العلامات الثلاث فقد يرى بعض اللغويين أنّ ظاهرة التذكير والتأنيث لا تجري في اللغة العربية على قياس مطّرد وأن المعوَّل عليه هو السماع ومن هؤلاء اللغويين أبو الحسن سعيد بن إبراهيم التستري[1] من علماء القرن الرابع الهجري حيث قال في أول كتابه: «ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد ولا لهما باب يحصرهما كما يدّعي بعض الناس لأنهم قالوا إنّ علامات المؤنث ثلاث: الهاء في قائمة وراكبة، والألف الممدودة في حمراء وخنفساء، والألف المقصورة في مثل: حبلى وسكرى وهذه العلامات موجودة بعينها في المذكر.

أمّا الهاء ففي مثل قولك: رجل باقعة ونسّابة وعلامة وربعة وراوية الشعر، وصرورة للذي لم يحج، وفروقة للجبان وتلعابة وضُحكة وهمزة ولُمزة مما حكى الفراء أنّه لا يحصيه.

وأمّا الألف الممدودة مثل: رجل عياياء وبُسْرٌ قريثاء ويوم ثلاثاء وأربعاء.

وأمّا الألف المقصورة ففي مثل: زبعرى للسيّيء الخلق وجمل قبعثرى إذا كان ضخماً شديداً وكُمَّثْرى والبُهْمى نبت له شوك.

وقالوا: إنّ المذكر هو الذي ليس فيه شيء من هذه العلامات مثل زيد وسعد، وقد يُوجد على هذه الصورة كثير من المؤنث مثل هند ودعد وأتان ورخل وعنز وكتف ويد ورجل وساق وعناق فلهذه العلّة قلنا إنّه ليس يجب

---

(١) المذكر والمؤنث ٤٧ ـ ٤٨.

الاشتغال بطلب علامة تميز المؤنث من المذكر إذْ كانا غير منقاسين وإنّما يعمل فيهما على الرّواية ويرجع فيما يجريان عليه إلى الحكاية.

ومن المُحْدَثين من ذهب المذهب نفسه وهو برجستراسر[1] حيث قال: التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو ومسائلهما عديدة مشكلة ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاًّ جازماً مع صرف الجهد الشديد في ذلك.

ويبدو لي أنّ المسألة لا تحتاج إلى هذا الحكم الصارم أو القاسي وذلك أنّه كما قيل: إن مسألة التذكير والتأنيث مرت عبر تاريخ اللغة بمراحل عديدة شأنها شأن الظواهر اللغوية الأخرى قد أصابها في مراحلها الأولى شيء من الاضطراب والارتباك ثمّ استقرت وأصبح يغلب عليها القياس وبقي ما سمع دليلاً تاريخياً على كل مرحلة من مراحل تطورها.

د. مهدي عبيد جاسم

* * * * *

(١) التطور النحوي ١١٢.

المبحث الأول

أنواع المؤنث

التذكير أصل والتأنيث فرعٌ: لأنّ الأَصل في جميع الأَشياء التذكير كما قال سيبويه[١]: ولذلك احتاج المؤنث لعلامة تميزه من المذكر[٢]، وهو يقسم من حيث المعنى على قسمين رئيسين هما: حقيقي وهو ما كان في الأحياء كالإنسان وجميع الحيوان، والثاني مجازي مثل ليلة وبلدة[٣].

وأَصل التأنيث أَن يكون زائداً على بناء التذكير، لأَنَّه منه يخرج، مثل: قائم وقائمة وكريم وكريمة[٤].

وتقسم الأسماء المؤنثة من حيث اللفظ على أربعة أقسام:

أَولًا: أَن يكون المؤنث فيه علامة فاصلة بينه وبين المذكر، كقولك: خديجة وفاطمة وأُمامة وليلى وسُعدى وعفراء، فالهاء والأَلف المقصورة والأَلف الممدودة فواصل بين المذكر والمؤنث[٥].

ثانياً: أَن يكون الاسم المؤنث مستغنى بقيام معنى التأنيث فيه عدا العلامة، كقولك: زينب ونوار وهند ودعد وعين وفخذ وما أشبه ذلك مما كان التأنيث قائماً فيها من حيث المعنى ولا علامة تأنيث في لفظهنّ[٦]،

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٤١.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٨٥.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٤٨، وينظر: التكملة ٢٩٣.

(٤) الكامل ١/ ٣٦٦.

(٥) المذكر والمؤنث للأنباري ١/ ١٠٩.

(٦) نفسه ١/ ١٠٩ ـ ١١٠.

فالتأنيث قائمٌ فيها ويستدل عليه بطرق هي[1]:

أ ـ الإضمار، نحو: الكَتِفُ نهشتها.

ب ـ الإشارة، نحو: هذه كَتِفٌ.

ج ـ النعت، نحو: هذه الكَتِفُ مشويةٌ.

د ـ الخبر، نحو: الكَتِفُ المشويّة لذيذةٌ، ويد زيد مبسوطةٌ.

هـ ـ ويعرف تأنيث العاري من علامة بأن يجرد عدده من التاء باطّراد، كـ «اشتريت ثلاث أدور».

و ـ الإسناد، نحو: طلعتِ الشمسُ، وانكسرتِ القدرُ، وحاصل هذا السماع[2].

أما في حالة تصغير هذه الأَسماء فإنّ التاء تظهر ويغلب ظهورها في المؤنثات الثلاثية[3] ونذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

عَيْن: عُيَيْنة، أُذُن: أُذَيْنة، عُنُق: عُنَيْقة، كَبِد: كُبَيْدَة[4]، وكَرِش: كُرَيْشة، وفَخِذ: فُخَيْذة، وَوَرِك: وُرَيْكة وأُريكة، وعَقِب: عُقَيْبة، وساق: سُوَيقة، وقَدَم: قُدَيْمة، وَيَد: يُدَيّة، وكَفّ: كفيفة، ورِجْل: رُجَيْلة، وقِدْر: قُدَيْرة، وعُرُس: عُريسة، ونار: نُويرة، وخَيْل: خييلة، وغَنَم: غُنَيمة، وقَتَب: قُتَيْبة، وَدَلْو: دُلَيّة[5]. وهِنْد: هُنَيْدة، ونَعْل: نُعَيْلة[6]،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٣٣، شرح التصريح ١ / ٢٨٥.

(٢) شرح المفصل ٥ / ٩٦.

(٣) المفصل ٢٠٤.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ٧٣ ـ ٧٥.

(٥) نفسه ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٩١، ٩٢.

(٦) المذكر والمؤنث للمبرد ٩٦، المقتضب: ٢ / ٢٤٠، ٢٤٢، مختصر المذكر والمؤنث ٤٣.

وعَضد: عُضَيْدة، ودَعْد: دُعَيْدة، وجُمْل: جُميْلة، ونُعْم: نُعيْمة[١]. وأرض: أُريضة، وحَذام: حُذَيمة، ورَحَى: رُحيّة[٢]، وشَمس: شُميسة، وقوس: قُويسة[٣].

وتلحق التاء أيضاً الاسم المذكر إذا سمّي به مؤنثاً، ثم صُغّر، نحو: حَجَر تصغيره: حُجَيْرة[٤].

أمّا الرباعي فإنَّ تاء التأنيث لا تظهر في مصغّره، إذا لم تكن ظاهرة في مكبّره، لأنها أثقل والحرف الرابع ينزل منزلة علم التأنيث، لطول الاسم به، وقد شذّ قسم من الأسماء الرباعية، فظهرت التاء في مصغراتها، مثل: قُدَيْدِيمَة وَوُرَيِّئَة تصغير قدّام ووراء، قال القطامي[٥]:

قُدَيْدِيمَةُ التَّجريبِ والحِلْمِ إنني أرى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجارِبِ

وذلك لأنّ سائر الظروف مذكّرة والباب فيها على التذكير فلو لم تظهر علامة التأنيث في التصغير لم يكن على تأنيثِ واحد منها دليل، فإن كان في الرباعي المؤنث ما يوجب التصغير بحذف حرف منه حتّى يصير على لفظ الثلاثي وجب ردّ التاء، كقولك في تصغير سماء: سُميّة، لأَنّ الأَصل: سميّ، بثلاث ياءات، فحذفت واحدة منها فلما صار ثلاثي الحروف زادوا التاء، كما زادوها في قديمة[٦].

---

(١) المذكر والمؤنث للأنباري ٢ / ٣٢٧.

(٢) المذكر والمؤنث لابن التستري ٦٠، ٧٠، ٧٧.

(٣) اللمع في العربية ٢١٧.

(٤) الكتاب ٣ / ٤٨٣.

(٥) ديوانه ٥٠.

(٦) شرح المفصل ٥ / ١٢٨. ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ١٠٩. والمذكر والمؤنث =

ومن ذلك أَيضاً ذراع تصغيرها: ذريِّعة[1] وكراع: كريِّعة[2] وتظهر التاء أَيضاً على المصغر على الترخيم نحو: غلاّب: غليبة[3]، سعاد: سُعيدة، وزينب: زُنيبة[4].

ثالثاً: أن يكون المؤنث مخالفاً لفظ ذكره مصوغاً للتأنيث فيصير تأنيثه معروفاً لمخالفته لفظ ذكره مُستغنى فيه عن العلامة، كقولهم: جَدْي وَعَناق، وَحَمَل وَرَخِل، وحمار وأتان، فصار هذا المؤنث لمخالفته معروفاً يغني عن العلامة، وربما مالوا إلى الاستيثاق[5] وإزالة الشك عن السامع فأدخلوا الهاء في المؤنث الذي لفظه مخالف ذكره، فمن ذلك قولهم: شيخ وعجوزة أدخلوا الهاء على جهة الاستيثاق والأَكثر في كلامهم عجوز بغير هاء لخلاف لفظَ الأُنثى لفظ المذكر[6].

ومنه أَيضاً رجل وامرأة أَدخلوا الهاء في امرأة ولفظها مخالف لفظ ذكرها رجل، ويجوز أن تكون المرأة أُنثى المرء فتكون حينئذ مبنية على لفظ ذكرها، ومن ذلك أَيضاً قولهم: غلام وجارية أدخلوا الهاء في الجارية على جهة الاستيثاق إذ كان لفظها مخالفاً لفظ ذكرها، ومن ذلك قولهم: تيس ونعجة ووعل وأرويّة[7].

= للمبرد ١٠٤، وأسرار العربية ٦٦، وشرح التصريح ٢ / ٣٢٤.

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٧٧.
(٢) المذكر والمؤنث للأنباري ٢ / ٣٣١.
(٣) التكملة ٥٠٥.
(٤) شرح المفصل ٥ / ١٢٨.
(٥) يسميه ابن جني الاحتياط في التأنيث الخصائص ٣ / ١٠٤.
(٦) المذكر والمؤنث للأنباري ١ / ١١٠.
(٧) نفسه ١ / ١١١.

رابعاً: أنْ يكون الاسم الذي فيه علامة التأنيث واقعاً على المذكر والمؤنث كقولهم: شاة للذكر والأنثى، وكذلك: بقرة وجرادة[١].

فَمِمّا ورد في تذكير الشاة قول الفرزدق[٢]:

تَجوبُ بي الفلاةَ إلى سعيدٍ إذا ما الشاةُ في الأَرطاةِ قالا

ومن ذلك الحيّة، أَنشد الفراء[٣]:

فَمَا تَزْدَري من حَيَّةٍ جبليةٍ سكاتٍ إذا ما عضّ ليس بأدردا

وقال الأخطل[٤]:

إنّ الفرزدقَ قد شالَتْ نعامتُه وعضّهُ حيّةٌ من قومِهِ ذَكَرُ

* * * * *

(١) نفسه ١ / ١١٤.

(٢) ديوانه ٢ / ٦١٧، لقد ذكّر الفعل «قال» مع الشاة وهذا الموضع من المواضع التي يجب تأنيث الفعل فيها، وهذا دليل على كون الشاة مذكراً وليس مؤنثاً.

(٣) المذكر والمؤنث ٧٠، هنا أيضاً ذكّر الفعل عَضّ مع لفظ الحيّة ولو كان لفظ الحيّة مؤنثاً لوجب تأنيث الفعل ولكن هذا دليل على كون لفظ حيّة مذكراً. وكذلك قال: أدرد ولم يقل: درداء.

(٤) المذكر والمؤنث للأنباري ٢ / ١٦ وقد أخل به شعره، كذلك هنا دليل على تذكير لفظ حيّة حيث قال: عضه ولم يقل: عضته وقال: ذكر ولم يقل: أنثى.

المبحث الثاني
علامات التأنيث[1]

أولاً التاء: وهي نوعان: تاء محركة بوجوه الإعراب وتختص بالأسماء كقائمة وهاوية، وتبدل في الوقف هاء، فلذلك رسمت بالهاء، وتاء ساكنة وتختص بالأفعال الماضية كقامَتْ ونعمَتْ. وسيأتي تفصيل ذلك فيما بعد إن شاء اللّه تعالى.

ثانياً الألف: وهي كذلك ألفان: ألف مفردة كحُبلى وسَكرى وألف قبلها ألف زائدة فتقلب هي، أي: الألف الثانية همزة كحمراء، والألفان المقصورة والممدودة يختصان بالأسماء الظاهرة.

ولا يجمع بين الألف والتاء، فلا يقال: حُبلاة، وأمّا عَلقاة فالألف مع وجود التاء للإلحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث[2].

وتأتي الألف المقصورة في اثني عشر وزناً[3]:

١ ـ **فُعَلَى**: كأُرَبَى[4] وهو اسم للداهية وأُدَمَى وشُعَبَى وهما اسمان لموضعين[5].

٢ ـ **فُعْلى**: كبُهْمى وهو اسم لنبات. وحُبْلى ورُجْعى.

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٧، والمذكر والمؤنث للمبرد ٨٣، ومختصر المذكر والمؤنث ٤٣، والتكملة ٣٠٣، وشرح المفصل ٥ / ٨، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٣٣.

(٢) ينظر: الخصائص ١ / ٢٧٢، وشرح التصريح ٢ / ٢٨٥، وحاشية الصبان ٤ / ٩٤.

(٣) شرح التصريح ٢ / ٢٨٨.

(٤) نفسه ٢ / ٢٨٩.

(٥) ينظر: نفسه ٢ / ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

٣ ـ فَعَلَى : كَبَرَدَى .

٤ ـ فَعْلى : بشرط أن يكون جمعاً كَقَتْلى وَجَرْحى ، أو مصدراً كَدَعْوى أو صفة كَسَكْرى .

٥ ـ فُعالى : كحُبارى وسُمانى . وهما طائران .

٦ ـ فُعَلَّى : كسُمَهَّىٰ وهو الباطل والكذب والهواء بين السماء والأرض .

٧ ـ فِعَلّى : كِسبَطْرى ودِفَقَّى وهما ضربان من المشي .

٨ ـ فِعْلى : مصدراً كَذِكْرى أو جمعاً كحِجْلى .

٩ ـ فِعِّيلى : حِثِّيثى وهو اسم مصدر حثّ ، وخِلِّيفى : للخلافة .

١٠ ـ فُعُلّى : ككُفُرّى وهو الكافور لوعاء الطلع أي طلع النخل ، سمّي بذلك لأنّه يكفره ، أي : يستره ويغطيه .

١١ ـ فُعَيلَى : كخُلَيْطى[1] وهواسم للاختلاط .

١٢ ـ فُعَالى : شُقَارى وخُبَازى ، وهما نبتان .

ومشهور أوزان الممدود سبعة عشر :

١ ـ فَعْلاء : اسماً كصَحْراء ، أو مصدراً كرَغْباء ، أو صفة كحَمْراء ، أو جمعاً كطَرْفاء .

٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ أَفْعُلاء : مثلث العين ، كقولهم : الأَربُعاء بِضَمِّ الباءِ وفتحها وكسرها .

٥ـ فَعْلَلَاء : كعَقْربَاء وهو اسم لمكان ، أو أُنثىٰ العقارب .

---

(١) وكذلك : خُلَّيْطى ، ينظر : اللسان (خلط) .

٦ ـ **فِعَالاء** : كقِصَاصاء اسم للقِصاص .

٧ ـ **فُعْلُلاء** : كقُرْفُصاء وهو نوع من القعود .

٨ ـ **فَاعُولاء** : كعاشُوراء لعاشر محرم .

٩ ـ **فاعِلاء** : كقاصِعاء وهو اسم لأَحد بابي جِحَرَةِ اليربوع وهو حيوان فوق الفأرة يداه أقصر من رجليه .

١٠ ـ **فِعْلِياء** : ككِبْرِياء بمعنى التكبر .

١١ ـ **مَفْعُولاء** : مَشْيُوخاء للشيوخ .

١٢ ـ **فَعَالاء** : كبَرَاساء ، بمعنى : الناس .

١٣ ـ **فَعِيلاء** : كقَرِيثاء وهو نوع من البُسر وهو أَطيب التمر .

١٤ ـ **فَعُولاء** : كدَبُوقاء وهو العَذِرة .

١٥ ـ **فَعَلاء** : كَجَنَفاء وهو اسم لموضع .

١٦ ـ **فِعَلاء** : كِسِيَراء وهو ثوب مخلوط بحرير ، وقيل : ما عمل من القز .

١٧ ـ **فُعَلاء** : كخُيَلاء ، بمعنى : الكبر والعجب .

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

المبحث الثالث

التاء كونها علامة من علامات المؤنث

تعد التاء من أظهر علامات التأنيث وأكثرها دلالة، لأنّها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف فإنّها قد تلتبس بغيرها[١] فالفرق بين تأنيث التاء في قائمة وقاعدة والتأنيث بالألف أَنَّ التاء تدخل في غالب الأَمر كالمنفصلة مما دخلت عليه، لأنّها تدخل على اسم تام الفائدة لإحداث معنى آخر وهو التأنيث فكانت كاسم ضُمَّ إلى اسم آخر. نحو: حضرموت وبعلبك، ويدل على ذلك أُمور منها: أنّك تفتح ما قبل التاء كما تفتح ما قبل الاسم الثاني من الاسمين، فتقول: قائمَة وطَلْحَة، كما تقول: حضرَموت فتفتح ما قبل الآخر.

ومنها أنّك إذا صغّرت ما في آخره تاء التأنيث فإنّك تصغر الصدر ثم تأتي بالتاء، نحو: طلحة طليحة وتمرة تميرة كما تصغّر الصدر من الاسمين المركبين ثم تأتي بالآخر، نحو: حضيرموت، ومما يدل على انفصالها، وأَنَّ الكلمة لم تُبْنَ عليها أنك تحذفها في التكسير فتقول في تكسير جَفْنَة: جِفان، وفي قَصْعَة: قِصاع، وليست الأَلف كذلك بل تثبت في التكسير، فتقول: في حُبْلى حُبالى، وفي سَكرى سُكارى، لأَنَّ الكلمة بنيت عليها بناء سائر حروفها، كما تقول: في جعفر جَعافر، وفي زبرج زَبارج[٢].

وتؤنّث بهذه التاء الواحدة، نحو: هذه طلحةٌ ورحمةٌ وبنتٌ وأُختٌ وتؤنث بها أيضاً الجماعة، فحو: منطلقات[٣] ويؤنث بها الأَب في النداء

---

(١) شرح الأشموني ٤/ ٩٤.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٨٩ ـ ٩٠.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

فقد ذكر سيبويه أنّه سأل الخليل رحمه اللّه عن قولهم: يا أَبَتِ لا تفعل فزعم الخليل أنَّ هذه الهاء في عمّة وخالة[1].

وتقسم التاء من حيث ما تدخل عليه ثلاثة أقسام[2]:

١ ـ قسم يكون في الأسماء.

٢ ـ وقسم يكون في الفعل.

٣ ـ وقسم يكون في الحرف.

وتقسم كذلك من حيث حركتها على قسمين:

متحركة وتختص بالأَسماء مثل: قائمة، وساكنة وتختص بالأَفعال مثل: قامَتْ[3].

والتاء إِذا لحقت الأَفعال كانت ثابتة لا تنقلب في الوقف، نحو: قامَتْ هند وهند قامَتْ، وإِذا لحقت الاسم نحو: قائمة وقاعدة أبدل منها الهاء في الوقف فتقول: هذه قائمه وقاعده، وفي هذه التاء مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب البصريين أَنّ التاء الأَصلُ، والهاءُ بدلٌ منها.

والثاني: وهو مذهب الكوفيين أَنَّ الهاء هي الأَصل.

وقد مال ابن يعيش إلى الرأي الأول فذكر أنّ الحقَّ الأولُ واستدلَّ على ذلك أَنَّ الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها والوقف من مواضع التغيير. ألا ترى أنَّ مَنْ قال في الوقف: هذا بَكُرْ ومررتُ بِبَكِرْ فنقل الضمّة والكسرة إلى الكاف فإنّه إذا وصل عاد إلى الأصل من إسكان الكاف،

---

(١) الكتاب ٢ / ٢١٠ ـ ٢١١.

(٢) رصف المباني ١٦٠.

(٣) شرح الأشموني ٤ / ٩٤.

وكذلك مَنْ قال في الوقف: هذا خالدّ فضاعف فإنَّه إذا وصل لا يفعل ذلك بل يخفف الدال على أنَّ من العرب من يُجري الوقف مجرى الوصل فيقول: هذا طلحتْ وعليك السلام والرحْمَتْ، وقال:

اللّـــهُ نَجّـــاك بِكَفَّـــيْ مَسْلَمَـــتْ
مِـنْ بَعْـدِ مـا وبعـدما وبَعْـدَمَـتْ
صارَتْ نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ
وكـادَتِ الحُـرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَـتْ

فلمّا كان الوصل مما يجري فيه الأَشياء على أصولها، وكان الوقف مما يتغير فيه الأَشياء عن أصولها في غالب الأَمر ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء وفي الوقف هاء نحو: ضاربهْ وقائمهْ علمنا أنَّ الهاء في الوقف بدلٌ من التاء في الوصل وأَنَّ التاء هي الأَصل[١].

وتحذف هذه التاء من المؤنث عند جمعها جمع مؤنث سالماً، وذلك لأَنها علم تأنيث والأَلف والتاء علم تأنيث ومحال أَنْ يدخل تأنيث على تأنيث[٢].

وتحذف أَيضاً من قولهم: أَميرنا امرأة، ووصيّ بني فلان امرأة، ووكيل فلان ورسوله امرأة، وكذلك شاهد ومؤذّن فلم يدخلوا في شيء من هذا الهاء، وإنّما فعلوا ذلك لأَنَّ هذا الوصف إنّما يكون في الرجال دون النساء فلَمّا احتاجوا إليه في النساء أجروه على الأَكثر.

وربما جاء في الشعر بالهاء وإسقاطها أَكثر وأَنشد الفراء[٣] لعبداللّه بن

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٨٩ـ ٩٠.
(٢) المقتضب ١/ ٦.
(٣) المذكر والمؤنث ٦١.

همّام السَّلولي[1]:

فلـو جـاءوا بِـرَمْلَـةَ أو بِهِنْـدٍ ... لَبَـايَعْنـا أَميـرةَ مـؤمنينـا

وتأتي التاء زائدة لغير التأنيث من ذلك إلحاقها رابعة نحو: سَنْبَتة وخامسة نحو: عِفْريت ورَغَبوت ورَهَبوت ومَلَكوت، وقد جاء صفة قالوا: رجل خَلَبوت، أيْ: خدَّاعٌ كذّاب، وناقة تَرَبُوت: وهي الخيار الفارهة[2].

وتزاد سادسة نحو: عَنْكبوت[3].

والتاء في عِفْريت زائدة أَيضاً وهو ملحق بـ قِنْديل[4].

* * * * *

---

(١) مختصر المذكر والمؤنث ٩، واللسان (أمر).

(٢) الكتاب ٤ / ٢٣٧، ٢٧٢.

(٣) نفسه ٤ / ٢٣٧.

(٤) الكامل ٢ / ١٠، ١١.

المبحث الرابع

مواضع التاء

أولاً التاء التي تلحق الأَسماء: تأتي التاء التي تلحق الأَسماء لأَغراض عديدة ومعان كثيرة ومن هذه المعاني:

١ ـ أَنْ تكون فرقاً بين المذكر والمؤنث في الصفات.

نحو: ضارب وضاربة ومضروب ومضروبة ومفطر ومفطرة. وتأنيث هذه الصفات بالتاء يغلب عليه القياس والاطراد، لأنّها مأخوذة من الأَفعال.

٢ ـ أَنْ تكون فرقاً بين المذكر والمؤنث في الجنس.

نحو: امرىء وامرأة ومرء ومرأة، قال اللّه تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ [النساء ١٧٦] وقال: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [يوسف ٣٠].

وقالوا: شيخ وشيخة، قال عبديغوث بن وقاص الحارثي[١]:

وَتَضْحَكُ منّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كأنْ لَمْ تَرَيْ قَبْلي أَسيراً يمانيا

وقالوا: غلام وغلامة، قال أوس الهجيمي يصف فرساً[٢]:

بِسَلْهَبَةٍ[٣] صَرِيحِيٍّ أَبوها ... تُهان بها الغلامةُ والغلامُ

وقالوا: رَجُلٌ ورَجُلَة، قال الشاعر:

مَزَّقوا جيبَ فتاتِهِم ... لم يُبالوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ[٤]

---

(١) شرح المفضليات ٢/ ٦١١.

(٢) اللسان (صرح) و(ركض).

(٣) هو من الخيل ما عظم وطال وطالت عظامه.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٩٨.

وقالوا: حِمار وحِمارة، وقالوا: أَسَد وأَسَدَة، وقالوا: بِرْذَوْن للدابّة والأُنثى بِرْذَوْنَة.

ويبدو أَنَّ دخول التاء على هذه الأَسماء يغلب عليه السماع.

٣ ـ أنْ تأتي للفرق بين الجنس والواحد.

نحو: نَبِق ونَبِقَة وَلَبِن ولَبِنَة وَكَلِم وكَلِمة ويصح هذا على كل ما كان على: «فَعِل» كالذي تقدّم وما كان على «فَعُلَة» مثل: سَمُر سَمُرة، وما كان على «فُعُل» مثل: بُسُر بُسُرة، وهُدُب هُدُبة. وما كان على «فِعْل» مثل: سِدْر سِدْرة. وما كان على «فُعْل» مثل: دُخْن دُخْنة.

ومثل ذلك المضاعف مثل: دُرّ دُرَّة وبُرّ وبُرَّة[١]. وأمّا ما كان من بنات الياء والواو فهو على «فَعْل» مثل: مَرْو ومَرْوة وسَرْو وسَرْوة وشَرْي وشَرْية وهي الحنظلة، وهَدْي وهَدْية[٢]. ويأتي من بنات الياء والواو على «فَعَل» مثل: حَصَى حَصَاة وقَطَاة وقَطا[٣].

وتأتي التاء بعكس ما ذكر وهي التي تكون فارقة بين الجمع والمفرد، مثل: الكمأَة والكَمْء فالكمأة جمع والكَمْء واحدٌ[٤]. وكذلك: الجَبْأة ـ وهي الكَمْأة الحمراء ـ جمع والمفرد جَبْءٌ[٥]. وقد عَدّ الأَنباري[٦] هذا

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٨٤.

(٢) نفسه ٣/ ٥٨٢.

(٣) نفسه ٣/ ٥٨٣.

(٤) التكملة ٣٥٩، الخصائص ٣ / ٣٠٥، المذكر والمؤنث لابن فارس ٥٣، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٩.

(٥) المذكر والمؤنث للأنباري ٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٦) المذكر والمؤنث ٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨.

مما شَذَّ من الباب، لأَنَّ الباب أنْ يكون الواحدة بالهاء والجمع بغير هاء.

وذكر ابن الشجري[1] أَنَّ أَبا زيد روى عن أبي خيرة الأَعرابي أَنه قال: الكمأَة للواحد والكمء للجمع، فكمأة وكمء على هذا كنخلة ونخل.

وعلل المبرد[2] دخول التاء على مفردات أَسماء الأَجناس: بأَنّ الأَجناس التي ليس بين واحدها وجميعها إلّا الهاء سمتها أنّ مؤنثها لا يكون له مذكر من لفظه، لأَنّه لو كان كذلك التبس الواحد المذكر بالجمع، وذلك مثل: نخل وشجر وبر وشعير وسمك وبقر، فكل هذا ليس لمؤنثه مذكر من لفظه.

٤ ـ أنْ تدخل للمبالغة في وصف المذكر[3].

ذهب الفراء[4] وثعلب[5] إلى أنَّ التاء الداخلة للمبالغة في وصف المذكر تكون لمعنيين: أَحدهما: المدح، بمعنى: الداهية، وثانيهما: الذّم، بمعنى: البهيمة، مثال ذلك: علاَّمة ونسَّابة للكثير العلم والعالم بالأَنساب وهما للمدح. ولحَّانة وهِلْباجة للذم.

وقد نقل لنا ابن الشجري في أماليه[6] أنّ البصريين أَنكروا على الفراء وثعلب قولهما ويرون أَنّ المراد بتأنيث هذه الأَوصاف المبالغة في الوصف

---

(١) الأَمالي ٢/ ٢٨٩.

(٢) المذكر والمؤنث ١١٥.

(٣) ينظر: الفصيح ٣٠٨، مختصر المذكر والمؤنث ٥٠ ـ ٥١، التكملة ٣٦٦، المنصف ٣/ ٥٧، المساعد ٣/ ٢٩٥، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٨٨، الأُزهية ٢٥٣.

(٤) المذكر والمؤنث ٦٧.

(٥) الفصيح ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٦) ٢/ ٤٩.

ليس إلا، لأنه قد جاء من هذا القبيل ما هو خارج عن معنى الداهية والبهيمة، وذلك نحو قولهم: رجل مَلُومة ورجل صَرُورة للذي لم يحجّ قط.

ونقل ابن الشجري أيضاً في أماليه[1] إنكار ابن درستويه لقولي الفراء وثعلب حيث قال: إنّ الداهية نفسها لم توضع للمدح خاصةً، ولكنّها تطلق على الخير والشّر، إذا جاوز الحد في الدَّهي، كما قال اللّه عز وجلّ: ﴿وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ [القمر ٤٦].

وكذلك إذا ذمّوا الرجل بقولهم: لحّانة وهِلباجة ونحوهما على تشبيهه بالبهيمة فغير صحيح، لأنّه ليس في قولهم: رجل لحّانة شيءٌ من شبه البهيمة، لأنّ اللحن مما يتعلق باللفظ فهو عن البهيمة بمعزل، وإنّما يشبّه الأحمق والجاهل بالبهيمة، لأنّ الجهل والحمق من نقص العقل، وقد وجدنا في الوزراء الوافري العقول المدبري الممالك مَنْ يشوبُ كلامه لحنٌ مفرط، فهذا ونحوه دليل على أنّ ما ذهب إليه الفراء في هذا القول ليس بشيء.

ولا يجوز أنْ تدخل هذه الهاء في صفة من صفات اللّه تعالى فلا يقال: علاَّمة الغيوب وذلك لسببين:

أولهما: أَنّ الهاء في الأصل علمٌ للتأنيث وقد زَرىٰ عليهم بقوله ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء ١١٧] فدل على أنّه لا يجوز أنْ يجري عليه نحو ذلك[2].

---

(١) ٢ / ٤٩.

(٢) الأمالي الشجرية ٢ / ٥٠.

وثانيهما: أنّها تدخل للمدح والذّم، والمدح معناه: الداهية، والذّم معناه: البهيمة، وكلّ ذلك تنزّه البارىء عن الوصف به[١]. ومما جاء في القرآن من ألفاظ دخلتها التاء للمبالغة، قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴾ [القيامة ١٤] وقوله تعالى: ﴿ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴾ [الأنعام ١٣٩] وقوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة ٥] وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة ١٣] فالتاء في بصيرة وخالصة والقَيِّمَة والخائنة للمبالغة[٢].

ومما ورد في الحديث من ألفاظ دخلتها التاء للمبالغة قوله صلّى اللّه عليه وسلّم[٣]: (إذا أتاكم كريمةُ قوم فأكرموه) فالهاء في كريمة دخلت للمبالغة في الكريم، كما قال مالك بن صخر الشريد[٤]:

أَبى الهجو أنّي قَدْ أَصاب كريمتي وأَنْ ليس إِهداءُ الخَنَى من شِماليا

ومما سمع عن العرب من ألفاظ قد لحقتها التاء للمبالغة لإفادة المدح: راوية للأخبار وباقِعة[٥] وخليفة[٦] والمِجْذامة والمِعْزابة[٧].

ومما أفادت معنى الذّم: فَقَاقَة جَخَابَة[٨] وفَروقة

---

(١) شرح الفصيح ٢٠٦.

(٢) الأزهية ٢٥٣، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٠، شرح الفصيح ٢٠٦.

(٣) سنن ابن ماجه ١٢٢٣، الجامع الصغير ١ / ١٦.

(٤) الممتع في علم الشعر ٣٥٩، اللسان (كرم).

(٥) الأزهية ٢٥٣، والباقعة: الرجل الداهية.

(٦) نفسه ٢٥٣، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٠.

(٧) شرح الفصيح ٢٠٦، والمجذامة: النافذ في الأمور، والمعزابة: الذي يطيل المغيب عن أهله في الرعي (شرح الفصيح ٢٠٦).

(٨) الفصيح ٣٠٨، مختصر المذكر والمؤنث ٥١، وهو الكثير الاندخال فيما لا يعنيه.

ومَلولة[1]. ونَؤومة: وهو الكثير النوم، وسَؤولة: الكثير المسألة، ولَوومة: الكثير اللوم، وعيبة: الكثير العيب للناس[2].

٥ ـ أَنْ تأتي لتأكيد[3] التأنيث وهو قليل.

نحو: ناقة ونعجة، وذلك أنّ الناقة مؤنثة من جهة المعنى، لأَنها مقابلة جمل، وكذلك نعجة في مقابلة كبش فهو بمنزلة: عَناق وأَتان، فلم يكن محتاجاً إلى علم التأنيث وصار دخول العلم على سبيل التأكيد، لأَنه كان حاصلاً قبل دخوله[4].

٦ ـ أَنْ تكون لتأكيد تأنيث الجمع.

لأَنّ التكسير يحدث في الاسم تأنيثاً، ولذلك يؤنث فعله، نحو: قالت الأَعراب فدخلت لتأكيده[5] ويغلب مجيء هذا الجمع على فِعال وفُعُول ولا يلزمها في كل موضع، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات ٣٣] وقال: ﴿تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الفيل ٤] وقال: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة ٢٢٨].

وكقولهم في جمع جمل: جِمالة، وفي حجر: حِجارة، وفي ذكر: ذِكارة وذُكُورة، وفي صَقر: صُقُورة، وفي عم وخال: عُمُومة وخُؤولة[6]،

---

(١) التكملة ٣٦٦، وهو الكثير الفرق وهو الخوف.

(٢) المنصف ٢ / ٥٧.

(٣) ويسميه ابن جني الاحتياط في التأنيث (الخصائص ٣ / ١٠٤) ويسميه ابن هشام اللخمي الاستيثاق (شرح الفصيح ٢٠٤).

(٤) شرح المفصل ٥ / ٩٨.

(٥) نفسه ٥ / ٩٨.

(٦) الأزهية ٢٥١.

وفي فَحْل: فُحُولة[1]. فالهاء في كل الجموع المتقدمة لتأكيد التأنيث[2]. وكذلك مَلائِكَة جمع ملك[3] وصَياقِلة وقَشَاعِمَة[4].

٧ ـ أن تدخل في معنى النّسب مثل: المهالبة والأَشاعثة والمسامعة والمناذرة.

الأَصل: مُهَلّبيّ وأَشعَثِيّ ومَسْمَعِيّ ومُنْذِريّ، فلما لم يأتوا بياء النسب أتوا بالتاء عوضاً منها فأفادت النّسب كما كانت الياء تفيده في مهلبيّ ونحوه[5]. ومن ذلك الأَزارقة الذين ينسبون إلى نافع بن الأَزرق[6].

٨ ـ أَنْ تدخل الأَعجمية للدلالة على التعريب.

نحو: جواربة وموازجة، لأَن الجورب أَعجمي، والموازجة جمع مَوْزَج وهو معرب وأَصله: مَوْزَه[7]. ومن ذلك صَوْلَج صَوالجة وكُرْبج كرَابِجَة وطَيْلَسان طَيَالِسة[8]. ومنه كذلك: السَّبابِجَة[9] وهم قوم من السند يُستأجرون ليكونوا في السفينة.

٩ ـ إِلحاقها للعوض عن الياء في الجمع على زنة مفاعيل.

---

(١) نظم الفرائد ٢٤٩.

(٢) الأزهية ٢٥١، المفصل، ١٩٩، نظم الفرائد ٢٤٩.

(٣) الأزهية ٢٥١.

(٤) المفصل ١٩٩، شرح المفصل ٥/ ٩٨.

(٥) نفسه ٥/ ٩٨، المساعد ٣/ ٢٩٥، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٨٨.

(٦) الأزهية ٢٥٤، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٨٨.

(٧) شرح المفصل ٥/ ٩٨. ومعناه: الخُفُّ. اللسان (مزج).

(٨) الكتاب ٣/ ٦٢٠.

(٩) التكملة ٢٦٧.

نحو: فرازنة وجحاجحة في جمع فِرْزان وجِحْجاح، وقياسه: فَرازين وجَحَاجيح، فلمّا حذفوا الياء وليست ممّا يحذف عوضوا التاء منها[1] ولا يجوز حذف التاء، لأنها تعاقب الياء[2]. ومن ذلك أيضاً: زَنَادقة جمع: زِنْديق، وتَنَابلة[3] جمع: تِنْبال.

١٠ ـ إلحاقها في مثل: طَلْحَة وحَمْزَة.

وهو في الحقيقة من باب تمرة، وتمر والطلح: شجر، وحمزة: بقلة[4].

١١ ـ التاء الداخلة على النعوت التي جاءت على مثال فاعل الخاصّة بالمؤنث[5].

إنّ فاعلاً إذا اشترك فيه الرجال والنساء دخلته هاء التأنيث فتقول: رجل قائمٌ وامرأة قائمة، وإذا انفرد به النساء دون الرجال لم تدخله هاء التأنيث نحو: امرأة حائض وطالق وطامث وطاهر، فإذا بني الدائم على المستقبل قيل: هند حائضة وجُمْل طالقة على معنى تحيض وتطلق، قال الأَعشى[6]:

يـا جَـارَتـي بِينـي فـإنَّـك طَـالِقَـهْ　　　كذاكَ أمورُ النَّاسِ غادٍ وطارقَهْ

---

(١) شرح المفصل ٥ / ٩٨.
(٢) التكملة ٢٦٧، شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٨٨.
(٣) الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٢.
(٤) شرح المفصل ٥ / ٩٨ ـ ٩٩.
(٥) الكتاب ٣ / ٣٨٣، المذكر والمؤنث للفراء ٥٨، أدب الكاتب ٢٩٤، الخصائص ١ / ١٥٢، شرح أدب الكاتب ٢٦٥، الإنصاف ٢ / ٧٥٨.
(٦) ديوانه ٢٦٣.

فأدخل هاء التأنيث في طالقةْ لأَنه بناه على المستقبل.

وقال أبو عبيدة(١): امرأة أيِّمٌ وأيِّمةٌ.

ويقولون: امرأة قاعدة، إذا أَرادوا الجلوس فيدخلون الهاء في هذا النعت، لأنه يشترك فيه الرجال والنساء.

ويقولون: امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض فلا يدخلون الهاء في هذا النعت لأنه لاحظَّ للرجال فيه.

ويقال: امرأة طاهر إذا أريد الطهر من الحيض، فإذا أريد أَنَّها نقية من العيوب والدنس، قيل طاهرة.

ويقال: ريح عاصف وعاصفة، فمن قال: عاصف، قال: العصوف لا يكون إلاّ للريح وهي أُنثى، ومن قال: عاصفة بناه على المستقبل، أي: تعصف، قال: اللّه جلّ ثناؤه: ﴿جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس ٢٢] على معنى قد عصفت وانقطع العصوف، وقال اللّه جلّ وعزّ في موضع آخر: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأَنبياء ٨١] على معنى تعصف، إذا أَمرها سليمان صلّى اللّه عليه بإذن اللّه عزّ وجلّ.

ومما شذّ عن الباب وجاء على غير القياس: شائلة، وهي الناقة التي أتى عليها سبعة أَشهر من نتاجها أَو ثمانية فخفّ لبنها وضرعها، وهو نعت تنفرد به الأُنثى دون الذكر فكان يجب أَلّا تدخله علامة التأنيث(٢).

وهكذا فإنّ كل صيغة على وزن «فاعل» مما يوصف به المؤنث فقط لا تلحقها التاء إلاّ إذا جاءت على معنى الفعل أوْ على سبيل الشذوذ، فيقال:

---

(١) مجاز القرآن ٢ / ٦٥.

(٢) المذكر والمؤنث للأنباري ١ / ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٦.

حَمَلت فهي حامِلة، وطلقت فهي طالقة، وعَصَفت فهي عاصفة وغير ذلك[1].

١٢ ـ التاء الداخلة على «مُفْعِل» مما لاحظَّ للمذكر فيه:

إنَّ هذه الصيغة في اسم الفاعل تدخلها التاء، إذا جاءت على معنى النسب، نحو: امرأة مُذْكِر ومُحْمِق وظبية مُخْشِف ومُغْزِل ومُطْفِل، فإذا أُريد بها الفعل دخلت عليها التاء. ودخول التاء في ذوات الياء والواو من هذه الصيغة أكثر من دخولها في غيرهما، نحو: امرأة مُصْبِية ومُتْلِية وهي التي يتلوها ولدها، أيْ: يتبعها[2]. ومما دخلت عليه التاء في غير ذوات الياء والواو من هذه الصيغة[3]: مُرْضِعة، لأنها أُريد بها أرضعت ولم يرد بها النسب، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾ [الحج ٢]. ومن ذلك: أَشدنت الظبية فهي مُشْدِنة[4]. ومن ذلك أَيضاً ما أَنشده الفراء[5] لبعض نساء العرب[6]:

لستُ أُبالي أَنْ أكونَ مُحْمِقَهْ

١٣ ـ التاء الداخلة على «فعيل» ـ نعت لمؤنث ـ بمعنى «مفعول»[7].

---

(١) شرح الفصيح ٢٠٠.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٦٥.

(٣) أدب الكاتب ٢٩٣.

(٤) المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٣، والمشدنة: ذات شادن يتبعها وهو ولدها.

(٥) المذكر والمؤنث ٦٦، اللسان (شدن).

(٦) إصلاح المنطق ١٦٨، اللسان (حمق).

(٧) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠، إصلاح المنطق ٣٤٣، أدب الكاتب ٢٩١، مختصر المذكر والمؤنث ٤٧، المذكر والمؤنث للأنباري ٢ / ٣١، التكملة ٤٧٣، شرح الفصيح ٢٠١، شرح المفصل ٥ / ١٠٢.

إذا كان «فعيل» نعتاً لمؤنث وهو في تأويل «مفعول» كان بغير هاء، نحو: لحية دهين، لأنها في تأويل مدهونة، وكفٌّ خضيب، لأنها في تأويل مخضوبة. وإنما يحصل حذف التاء إذا كانتِ الصيغة وصفاً ذكرت قبله أُنثاه، فإذا أُفردت وأُضيفت وأُخرجت مُخرج الأسماء لا النعوت فإن التاء تلحقها نحو: النطيحة والذبيحة والفريسة وأكيلة السبع وقتيلة بني فلان، ومثله: رَمِيَّة في قولهم: (كَمَا يمرق السّهمُ من الرَّميَّة).

وكذلك تظهر التاء في هذه الصيغة إذا كانت بمعنى: «فاعل»، نحو: رحيمة وعليمة وكريمة وشريفة وعتيقة في الجمال وسعيدة.

١٤ ـ التاء الداخلة على «فَعُول» بمعنى «فاعل»[١]:

إن «فَعولاً» إذا كان بتأويل «فاعل» لم تدخله تاء التأنيث، إذا كان نعتاً لمؤنث نحو: امرأة ظَلوم، أيْ: ظالمة، فإذا كان «فَعول» بمعنى «مَفعول» دخلته التاء ليفرقوا بين ما له الفعل وبين ما الفعل واقع عليه فمن ذلك: حَلُوبة لما يُحْتلب والحَمولة ما احتمل عليه الحي من بعير، واللَّبونة ما كان بها لبن، والعَلُوفة ما يحبس فيعلف في البيت، ورَضُوعة الفصيل، والجَزَوزة التي تُجزُّ أَصوافُها. وقد جاء حرف شاذٌ قالوا: هي عدوّة اللّه، قال سيبويه[٢]: شبّهوا عدوّةً بصديقةٍ.

١٥ ـ التاء الداخلة على «مِفْعال»[٣].

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٣، أدب الكاتب ٢٩٢، ٢٩٣، مختصر المذكر والمؤنث ٤٨، المذكر والمؤنث للأنباري ٢ / ٧٣، شرح المفصل ٥ / ١٠٠، شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٨٦، شرح الألفية لابن الناظم ٧٥٣.

(٢) الكتاب ٢ / ٢٠٩.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٧، إصلاح المنطق ٣٥٨، المذكر والمؤنث للأنباري ٢/ ١٢٠.

ما كان على مثال «مِفعال» كان مذكره ومؤنثه بغير التاء نحو: رجل مِعطاء وامرأة مِعطاء وامرأة مِئناث ومِذكار. وقد تدخل التاء على وصف المذكر إذا أُريد به المدح والذم نحو: رجل مِجذامة ومِطرابة ومِعزابة[1]. وتدخل على المؤنث إذا لم يذكروا الموصوف خوف اللّبس، نحو: مِعطارة[2].

١٦ ـ التاء الداخلة عل «مفعيل».

ما كان على مثال «مِفعيل» كان مذكره ومؤنثه بغير التاء أَيضاً نحو: رجل مِعطير وامرأة مِعطير، وشذّ حرف، قالوا: امرأة مِسْكينة شبّهوها بفقيرة[3].

١٧ ـ التاء التي تلحق النعوت التي ينعت بها الرجل والمرأة.

نحو: رجل رَبْعَة وامرأة رَبْعَة، ويقال: رجل مَلُولة وامرأة مَلُولة، ورجل صَرُورة للذي لم يحجَّ وامرأة صَرُورة، ورجل هُذَرة وامرأة هُذَرة، ورجل هُمَزَة لُمَزَة والمرأة كذلك، ورجل قِرْفة، إذا كان محتالاً والمرأة كذلك، ورجل بُوهَة وامرأة بُوهة وهو الأحمق.

وقال ابن جني[4]: إنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما فيه وإنما لحقت لإعلام السامع أنَّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة أَمارة لما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أَم مؤنثاً.

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٦٧.

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٠٢.

(٣) أدب الكاتب ٢٩٣، شرح الفصيح ٢٠٣.

(٤) الخصائص ٢/ ٢٠١.

١٨ ـ التاء التي تبنى عليها الكلمة .

إنّ تاء التأنيث في حكم المنفصلة، لأنّها تدخل على اسم تام فتحدث فيه التأنيث، نحو: قائم وقائمة، فهي لذلك بمنزلة اسم ضم إلى اسم هذا هو الكثير فيها والغالب عليها، وقد تأتي لازمة كالألف كأنّ الكلمة بنيت على التأنيث ولم يكن لها حظ في التذكير فهي كحرف من حروف الاسم صيغ عليه، مثل: عباية وعظاية وصلاية وعلاوة وشقاوة ونهاية وغباوة وسقاية، فلولا بناء الكلمة على التأنيث لوجب قلب الواو والياء همزة لتطرفها .

١٩ ـ التاء الداخلة على صيغ الجموع .

من ذلك: غِلْمة صِبْية أَجْرِبة أَقْفِزة أَحْمِرة[١]، عُودة جمع عود، وزُوجة جمع زوج، ثُورة جمع ثور، وقالوا: ثِيرَة، وحُبُولة جمع حَبْل، ونِيرَة جمع نار، وقاع قِيعة، وجار جيرة وأخ أُخوة[٢]، وقِرْد قِرَدة، وحِسْل حِسَلة وجُحْر جُحَرة وخُرج خِرَجة وكُرز كُرَزَة[٣]، وإناء آنية، ورشاء أرشية، وسقاء أسقية، ورداء أَردية، وفدان أَفْدِنة وَخُوان أَخْوِنة، ورواق أَرْوقة، وغراب أَغْرِبة، وزقاق أَزِقَّة، وفؤاد أَفْئِدَة، وجريب أَجْرِبة، وكثيب أَكْثِبة ورغيف أَرْغِفَة، وعمود أَعْمِدة وسَرِي سَرَاة وقاضي قُضاة وصاحب صَحَبة[٤]. ونحو: كَفَرَة وفَسَقَة وكَذَبَة وبَرَرَة وخَوَنَة وحَوَكَة وبَاعَة وغُزاة

---

(١) المذكر والمؤنث للمبرد ١٢٤ .

(٢) التكملة ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٤ ،

(٣) نفسه ٤٠٩، ٤١٢ .

(٤) نفسه ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٥٦ .

ورُماة[1]، ومثل قَسْوَرَة كقوله تعالى: ﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدثر ٥١] ونحو: الشاربة والواردة والسابلة، فالشاربة الجماعة على ضفة النهر، والواردة والسابلة أَبناء السبيل والتأنيث على إرادة الجماعة[2].

٢٠ ـ التاء التي تلحق المصادر.

مثل: لقم لَقْمَةً قطع قَطْعَةً ومنه: الحَسْوَة وهي المرة الواحدة والحُسْوَة الماء بعينه والخُطوة ما بين القدمين إذا خطوت والخَطْوة المرة والغُرْفة المغروف والغَرْفة المرة الواحدة[3].

ومن ذلك: غَلَبَة وحَمية وحِمَاية ونِشْدة ونَصَاحة ورَحْمَة وسألة وَشَمْلَلَة وَجَلْبَبَة وَبَيْطَرَة وشَيْطَنَة وهَيْمَنَة وحَوْقَلَة وصَوْمَعَة وهَرْوَلَة ودَحْرَجَة[4].

وكذلك: غباوة وهي مصدر غبيت، وشقاوة مصدر شقيت، ونكاية مصدر نكيت، وكينونة وقيدودة وصيرورة، والعيلة وهي الحاجة، وصلصلة وقلقلة ووحوحة[5].

٢١ ـ التاء التي تلحق الأَسماء لغير فرق بين المذكر والمؤنث بل لتكثير الكلمة.

نحو: غُرفة وبُرمة وعمامة وإداوة وقرية وكلية وبهيمة ومدينة وبريّة

---

(١) نفسه ٤٦٤.
(٢) شرح المفصل ٥ / ٩٩.
(٣) المذكر والمؤنث للفراء ١٢٠.
(٤) التكملة ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥.
(٥) المنصف ٣ / ٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٨٦.

وعليّة وموماة ومرضاة[1] ومثل: مكة والجزيرة والرصافة وطبرية[2].

وكذلك تلحق مصغرات قسم من هذه الكلمات مثل: حِمْص حُمَيْصة، وَفَيْد فُيَيْدة، وحَلَب حُلَيْبة، وتلحق كذلك تصغير قسم من أَسماء البلدان المركبة، وذلك كتصغير بَعْلَبَك: بُعَيْلة، وبعضهم يقول: بُكَيْكَةَ. وفي حضرموت: حُضَيْرة ومويتة.

٢٢ ـ التاء التي تلحق العدد.

إنَّ الهاء تثبت في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة تقول: عندي ثلاثة رجال، وأَربعة غِلمان، وخمسة أَقمصة، وسبعة أَردية، قال اللّه تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة ٧].

٢٣ ـ التاء التي تلحق المنسوب.

نحو: البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية[3].

٢٤ ـ التاء التي تدخل لتأنيث الكلمة لغير فرق بين المذكر والمؤنث[4].

نحو: تَوراة ومَنْجاة ومَرْقاة وقَصْعَة وجَفْنَة وجَمْرَة وهَضبة وحلقة ورحبة ورقبة ولحية ورشوة ونعمة وديمة وقيمة وريبة وسلة وضيعة وقارة وقامة وتارة ونوبة ودولة وخيمة وبُرمة وخشبة وجفرة ونقرة وكلية ومدية وقربة وسدرة[5].

---

(١) الأمالي الشجرية ٢ / ٢٨٩.
(٢) المذكر والمؤنث للأنباري ٢ / ٤٧.
(٣) شرح المفصل ٥ / ١٠٠.
(٤) الأزهية ٢٥٠.
(٥) التكملة ٤١٣.

٢٥ ـ ما دخلته التاء لازدواج[١].

وذلك في قولهم: «لكل ساقطة لاقطة».

قال الأنباري[٢]، معناه: لكل كلمة تسقط من متكلم لاقط لها يتحفظها، فقيل: لاقطة لتزدوج الكلمة الثانية مع الأُولى، كما قالوا: إنّ فلاناً يأتينا بالعشايا والغدايا، فجمعوا الغداة[٣]: غدايا؛ لتزدوج مع العشايا.

٢٦ ـ توراة: منقولة من المادة العبرانية (1777) وهي تنتهي بالهاء، فلما استعملتها العربية قلبت الهاء إِلى تاء، وعدتها تاء تأنيث.

* * * * *

(١) ينظر: الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٥، نظم الفرائد ٢٥٢.

(٢) الزاهر ١ / ٣٥٠.

(٣) جمعها: غدوات، مثل: قطاة قطوات، ينظر: اللسان (غدو).

أسماء مفردة

١ ـ تاء بنت وأُخت:

إنَّ التاء في بنت وأُخت بدل من اللام فيهما، والأَصل: أَخَوَة وَبَنَوة، فنقلوا بَنَوة وأَخَوة، ووزنهما: «فَعَل» إلى «فِعْل» و «فُعْل» فأَلحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن «جِذْع» و «قُفْل» فقالوا: بِنْت وأُخْت[١].

هذا من حيث أَصل تاءيهما. أَمّا من حيث كون التاء للتأنيث، فقد ذكر سيبويه[٢] في غير موضع: أَنَّها للتأنيث، وقال في باب ما ينصرف وما لا ينصرف[٣]: إنَّها ليست للتأنيث، واعتل لهذا القول بأَنَّ ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلاّ أنْ يكون أَلفاً كقَنَاة وفَتَاة وحَصَاة، والباقي كله مفتوح كرطبة وعنبة وعلامة ونسابة.

وذكر ابن يعيش[٤] أَنّ تاء بنت وأُخت وإنْ لم تكن للتأنيث فإنها في مذهب علامة التأنيث إذ كانت لم تقع إلاّ على مؤنث، فإذا نسبت إلى واحد منهما حذفت التاء؛ لأَنها مشبهة بتاء التأنيث، وفي حكمها فحذفوها كحذف التاء في رَبَعي وَجُهَني، ولما حذفوها أَعادوا اللام المحذوفة؛ لأَن التاء كانت بدلاً منها فلما زال البدل عاد المبدل منه، فلذلك تقول في بنت: بنوي كالمذكر، وفي أُخت: أَخوي، فقد صار في التاء مذهبان: مذهب الحروف الأَصلية؛ لسكون ما قبلهما، ومذهب تاء التأنيث؛ لحذفهما في النسب.

---

(١) شرح المفصل ٦ / ٥، وشرح الملوكي في التصريف ٢ / ٢٩٨.

(٢) الكتاب ٣ / ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٤٠٦.

(٣) الكتاب ٣ / ٢٢١.

(٤) شرح المفصل ٦ / ٥.

وذكر ابن يعيش[1] أَنَّ يونس رد عليه بأَن لو كان ذلك صحيحاً لجاز أَنْ تقول في النسب إِلى هنت ومنت: هنتي ومنتي، ولكن ذلك لم يقله أَحد. وقد انتصر أَبو علي[2] ليونس الذي قال: إِنّ النسبة إِلى أُخت أُختي الأَمر الذي يدل على أَنَّ التاء أَصلية، وليست عوضاً عن الواو، وقد رد على الذين قالوا: إِنَّ جمع أُخت أَخوات الذي عدوه دليلاً على أَنَّ التاء عوض عن الواو دليل على فساد رأي يونس، فرد عليهم بأَنْ قال: هذا لا يدل على فساد رأي يونس، وذلك أَنَّه يجوز أَنْ يكونوا استغنوا بجمع أَخ عن جمع أُخت، والدليل على ذلك أَنّ همزة أَخوات مفتوحة، وهمزة أُخت مضمومة.

ويرى ابن جني[3] أَنَّ علامة التأنيث في بنت وأُخت هي الصيغة، وقد علّل ذلك بأَن أَصل هذين الاسمين «فَعَل»: بَنَو وأَخَو بدلالة تكسيرهم إياهم على أَفعال في قولهم: أَبناء وآخاء، فلما عُدلا عن «فَعَل» إِلى «فِعْل» و «فُعل» وأُبدلت لاماهما تاء، فصارتا: بنتاً وأُختاً كان هذا العمل وهذه الصيغة علماً لتأنيثهما.

ويعني ابن جني[4] بالصيغة البناء على: «فُعْل» و «فعْل» وأَصلهما «فَعَل» وإِنَّ هذا عمل اختص به المؤنث، ويدل أَيضاً على ذلك إِقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة، نحو: ابنة وبنت فالصيغة في بنت قامت مقام الهاء في ابنة فكما أَنَّ الهاء علم تأنيث لا محالة، فكذلك صيغة بنت علم تأنيثها، وليس بنت كصعبة من صعب، إنما

---

(١) نفسه ٦ / ٦.

(٢) المسائل البصريات ١ / ٧٨٩.

(٣) الخصائص ١ / ٢٠١.

(٤) سر صناعة الأعراب ١ / ١٤٩.

نظير صعبة من صعب: ابنة من ابن.

٢ ـ تاء كَيْتَ وذَيْتَ:

إنَّ كيت وذيت أَسماء، وهي كنايات عن الحديث، فنقول: كان من الأَمر: «كيت وكيت وذيت وذيت» وأصلهما: كيّة وذيّة، وقد نطقت بذلك العرب، فقالت: كان من الأَمر كيّة وذيّة، ثم إنّهم حذفوا الهاء وأَبدلوا من الياء التي هي لامٌ تاء، كما فعلوا ذلك في ثنتين، وليست التاء في كيت وذيت للتأنيث يدل على ذلك سكون ما قبلها، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة، فالصيغة في كيت وذيت وسيلة التاء في كيّة وذيّة، كما كانت التاء في ابنة واثنتين وسيلة الصيغة في بنت وثنتين[1].

أي أَنَّ التاء في كيّة وذيّة علامة تأنيث، أَمّا كيت وذيت فعلامة تأنيثها هي الصيغة.

* * * * *

(١) سر صناعة الأعراب ١ / ١٥٢، شرح المفصل ٤ / ١٣٧. والوسيلة بمعنى المنزلة، أيْ: الصيغة في كيت وذيت بمنزلة التاء في كيّة وذيّة.

تاء التأنيث الساكنة[1]

وهي التاء التي تلحق لفظ الفعل الماضي، نحو: قامَتْ هند، وقعدَتْ جُمل، وهي تخالف تاء التأنيث من جهتين: من جهة المعنى، ومن جهة اللفظ.

فأَمّا من جهة المعنى: فإنّ تاء التأنيث اللاحقة للأسماء إنما تدخل لتأنيث الاسم الداخلة عليه، نحو: قائمة وقاعدة وامرأة، واللاحقة للأفعال إنّما تدخل لتأنيث الفاعل إيذاناً منهم بأنّه مؤنث، فيعلم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذكره، والذي يدل على أَنَّ المقصود بالتأنيث إنّما هو الفاعل لا الفعل أَنّ الفعل لا يصح فيه معنى التأنيث.

وأَيضاً فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله لجاز: قامت زيد، كما تقول: قام زيد، فلما لم يجز ذلك صح أَنّ التاء في: قامت هند لتأنيث الفاعل الذي يصح تأنيثه. وأَمّا اللفظ فإنّ تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تكون متحركة في الوصل، نحو: هذه امرأة قائمة، والتاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلاّ ساكنة وصلاً ووقفاً، وذلك نحو: قامَتْ هند وهند قامَتْ، فإنْ لقيها ساكن بعدها حُرِّكت بالكسر؛ لالتقاء الساكنين نحو: رَمَتِ ٱلْمَرْأَةُ، ولا يرد الساكن المحذوف إذ الحركة غير لازمة إذ كانت لالتقاء الساكنين، ولذلك يقال: المرأتان رمتا فلا ترد الساكن وإنْ انفتحت التاء، لأَنها حركة عارضة، إذ ليس بلازم أن يسنَد الفعل إلى اثنين، فأصل التاء السكون وإنّما حركت بسبب أَلف التثنية، وقد قال بعضهم: رماتا فردَّ الأَلفَ الساقطة، لتحرك التاء وأَجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو: قولا وبيعا

---

(١) نتائج الفكر في النحو ١٦٧، شرح المفصل ٩ / ٢٧، ٥ / ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، رصف المباني ١٦٥.

وخافا، ومنه قول امرىء القيس[١]:

لهـــا مَتْنتـــانِ خَظَـــاتَـــا كَمَـــا   أَكَـبَّ علـى سـاعِـدَيْـهِ النَّمِـر

وهذه التاء تلحق وجوباً الماضي المسند إلى المرفوع الذي تأنيثه حقيقي، إذا لم يفصل بينهما بفاصل، وحكم المثنى المؤنثة وجمعه حكم مفردهما، نحو: قامَتْ هند، وقامَتْ الهندانِ وقامَتْ الهنداتُ، وقولهم: قال فلانةُ لُغيّة، وقيل: شاذ لا يقاس عليه، وأجازه الأخفش والرماني، وردّه المبرد[٢].

وخالف الكوفيون في جمع المؤنث بالألف والتاء، فأجازوا فيه: قام الهندات، واختاره أبو علي[٣].

فإن فُصل بينهما بإلاّ لم تلحق التاء، نحو: ما قام إلاّ هند، وما قام إلاّ الهنـدات، وإنْ فُصـل بغيـر إلاّ كـالفصـل بـالظـرف والجـار والمجـرور والمفعول، وما يجوز أَنْ يفصل به جاز لحاق الفعل التاء، وهو أَحسن، وجاز أَلّا تلحقه التاء. فإنْ كان المرفوع بالفعل مذكراً غير مضاف إلى مؤنث ولا هو مؤنث بالتاء لم يجز إلحاق التاء نحو: قام زيد وقام الزيدون، وأَما البنون فيجوز في فعله التاء، نحو: قامت البنون، وإنْ كان مؤنثاً بالتاء، نحو: طلحة وعنترة، فالمشهور أنْ لا تلحق التاء، ويجوز على قلة: قامت عنترة.

وإنْ كان المسند إليه الماضي جمع تكسير لمذكر أوْ مؤنث عاقلاً أوْ

---

(١) ديوانه ١٦٤. والخظاة: المكتنزة من كلّ شيء «ينظر اللسان خظا».

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٣٥١.

(٣) نفسه ١ / ٣٥١.

غير عاقل أوْ جمعاً لمذكر بالألف والتاء، نحو: الطلحات والدريهمات، أوْ اسم جنس لمؤنث، نحو: المرأة والشجر والمدر، أَو اسم جمع لمؤنث، نحو: فوج جاز إلحاق الفعل التاء، وجاز ألّا تلحقه.

وإنْ كان التأنيث مجازياً، والاسم ظاهراً جاز إلحاق التاء، وجاز أَنْ تلحق، نحو: طلعَتِ الشَّمسُ، وطلع الشمس.

فإنْ كان الفاعل ضميراً مؤنثاً حقيقياً، أو مجازياً متصلاً وجبت التاء، نحو: فلانة قالَتْ، والشمس طلعَتْ، فلا يجوز حذفها إلّا في الشعر، كقول عامر بن جوين الطائي[1].

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أَرضَ أبقلَ إبقالَها

* * * * *

(١) الكتاب ٢ / ٤٦، الخصائص ٢ / ٤١١، شرح المفصل ٥ / ٩٤، المقرب ١ / ٣٠٣، ارتشاف الضرب ١ / ٣٥٣، همع الهوامع ٢ / ١٧١، الدرر اللوامع ٢ / ٢٢٤.

تأنيث نعم وبئس

قال سيبويه[١]: إنَّ نعم تؤنث وتذكر؛ وذلك نحو: نِعْمَتِ المرأةُ، وإنْ شئت قلت: نعم المرأةُ، والحذف في نعمت أكثر.

أمّا المبرد[٢] فقد قال: إنَّ لحوق التاء نعم وبئس قد جاء؛ لأَنهما لم يخرجا من باب الأَفعال.

ومن قال: نعم المرأة وما أَشبهه؛ فلأَنهما فعلان قد كثرا وصارا في المدح والذم أَصلاً، والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه.

وقد علل ابن يعيش[٣] سقوط علامة التأنيث من نعم وبئس، إذا وَلِيَهما مؤنث، ولم يحسن ذلك في غيرهما من الأَفعال، فقال: إن من أَسقط التاء؛ فذلك أَنّ الفاعل فيها جنس، والجنس مذكر، فإذا أُنِّث اعتبر اللفظ، وإذا ذكر حمل على المعنى.

وقال أَيضاً: إنّما حسن إسقاط علامة التأنيث من نعم وبئس، إذا وليهما المؤنث من قبل أَنَّ المرفوع بهما جنس شامل فجرى مجرى الجمع، والفعل إذا وقع بعده جماعة المؤنث جاز تذكير الفعل، فصار القول: نعم المرأة، بمنزلة: نعم النساء، فلهذا حسن التذكير فيهما، ولم يحسن في غيرهما.

* * * * *

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧٨.

(٢) المقتضب ٢/ ١٤٦.

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٣٦.

التاء التي تلحق الأدوات

لقد اتصلت التاء بالحرف: «رُبَّ» و «ثُمَّ» و «لا»، فمثال «رُبَّ» قول ضمرة بن ضمرة النهشلي(١):

مــــاوِيَّ يــــا رُبَّتَمــــا غــــارةٍ   شَعْــواءَ كــاللَّــذعَـة بِــالمِيسَــمِ

وقول دريد بن الصمة(٢):

فَـرُبَّـتَ غــارةٍ أوضعــتُ فيهــا   كَسَـحِّ الهــاجـريِّ جَـريـمَ تَمْـرِ

ومثال «ثُمّ» قول شمر بن عمرو الحنفي(٣):

ولقــد أَمُــرُّ علـى اللئيــم يَسُبُّنـي   فَمَضَيْـتُ ثُمَّـتَ قُلْـتُ لا يعنينـي

وقول حميد بن ثور الهلالي(٤):

بلى فاسلمي ثم اسلمي ثُمَّتَ اسلمي   ثـلاثُ تَحِيّـات وإنْ لـم تَكَلَّمـي

أَمّا لات فكقوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص ٣].

قال الفراء(٥) إنَّ التاء التي في «رُبَّتَ» و «ثُمَّتَ» تشبه التأنيث وليست بتأنيث حقيقي.

وقال ابن الأَنباري(٦) في الإنصاف: إنَّ هذه التاء التي لحقت «رُبّت» و «ثُمّت»، وإنْ كانت للتأنيث إلاّ أنها ليست التاء التي في «نعمت»

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٢٣٦، نوادر أبي زيد ٢٥٣.

(٢) ديوانه ٧٠.

(٣) الأصمعيات ١٢٦، حماسة البحتري ٢٧١.

(٤) ديوانه ١٣٣.

(٥) المذكر والمؤنث للأنباري ١ / ٢١٠.

(٦) ١ / ١٠٧.

و«بِئْسَتْ»، والدليل على ذلك من وجهين:

أَحدها: أَنَّ التاء في «نعمت» و «بئست» لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أُسند إِليه الفعل، كما لحقت في قولهم: قامت المرأة لتأنيث الاسم الذي أُسند إِليه الفعل، والتاء في «رُبت» و «ثُمَّت» لحقت لتأنيث الحرف لا لتأنيث شيء آخر ألاَ ترى أَنَّك تقول: رُبَّتَ رجلٍ، كما تقول: رُبَّتَ امرأةٍ.

والوجه الآخر: أَنَّ التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة، وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة.

وقال[1] أَيضاً في تاء «لات» كتاء «رُبَّتَ» و «ثُمَّتَ» وليست كتاء «نعمت» و «بئست» وذلك لأَنها كان يوقف عليها بالهاء فكان يقال فيها «لاه».

وقال[2] أَيضاً: إِنّ تاء «لات حين» متصلة بحين لا بلا، وذكر أَنّ ذلك جاء عن أَبي عبيد القاسم بن سلام الذي حكى: أَنّ العرب يزيدون التاء على «حين» و «أَوان» و «الآن» فيقولون: فعلت هذا تَحين وتأَوان وتالآن.

وذكر السيوطي[3] أَنّ النحاة قد اختلفوا في «لات».

فذهب سيبويه إِلى أَنَّها مركبة من «لا» و «التاء» «كإِنّما».

وذهب الأَخفش والجمهور إِلى أَنَّها «لا» زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة، كما زيدت على «ثُم» و «رُب».

وذهب ابن الطراوة وغيره إِلى أَنها ليست للتأنيث، وإِنّما زيدت كما

---

(١) ١ / ١٠٧.

(٢) ١ / ١٠٨.

(٣) همع الهوامع ١ / ١٢٦.

زيدت على الحين.

وذهب ابن أَبي الربيع إِلى أَنّ الأَصل في «لات» «ليس» أبدلت سينها تاء.

* * * * *

تاء التعويض

تأتي التاء عوضاً عن حروف مختلفة المواقع في الكلمة، منها: ما تكون فاء الكلمة، ومنها ما تكون عين الكلمة، ومنها ما تكون لام الكلمة، وكذلك تأتي عوضاً عن حروف أُخرى. فمن هذه المواضع:

١ ـ تاء العوض عن فاء الكلمة.

وذلك يقع في ما صُدِّرَ بحرف علة «واو» على وزن «فَعْل» مثل: وَعْد وَوَصْل وَوَصْف وَوَزْن وَوَجْه تصبح: عِدة وَصِلة وَصِفة وَزِنة وَجِهة[١].

٢ ـ تاء العوض عن عين الكلمة.

ويقع ذلك فيما عينه واو أو ياء من المصادر، فَمِمَّا عينُه واو: إقامة وإعانة واستقامة واستعانة، ومما عينه ياء: إبانة وإباعة واستبانة، والأَصل: إبيان وإبياع واستبيان[٢].

٣ ـ تاء العوض عن لام الكلمة.

مثل سنة ومئة وعضة ولُغة وثُبة وقلة ورئة وفِئة وهنة وضُبة[٣]. والمعوض عنه في هذه الكلمات إما أن يكون واواً أو ياءً.

٤ ـ التاءالتي تكون عوضاً من ياء «تَفْعيل» أَو أَلف «فِعال».

وذلك نحو: سَلَّيته تسليةً وربَّيته تربيةً في هذين المصدرين بدل من ياء

---

(١) اللسان: (وعد، وصل، وصف، وزن، وجه). ينظر: الأَمالي الشجرية ٢ / ٢٩٢.

(٢) اللسان (قوم، عون، بين بيع) ينظر: الأُزهية ٢٥٥، والأَمالي الشجرية ٢ / ٢٩٣.

(٣) التكملة ٢٤٧ ـ ٤٣٣، الخصائص ١ / ١٧٢. وينظر: اللسان في هذه المواد. (سنو ومأي وعضوولغو وثبو وقلو ورأى وفأي وهنو وظبو).

تفعيل في تَسْلِيّ وتربيّ أو ألف سِلاء ورِباء[1]. وكذلك: غَطَّيته تغطية وعدَّيته تعديةً وفدَّيته تفديةً[2].

٥ ـ التاء التي تكون عوضاً من أَلف «فِعلال».

نحو: الهملجة والسرهفة، فالتاء فيهما عوض من أَلف «فعلال» نحو: الهملاج والسرهاف، وكذلك: الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة، فإنّ تاءها عوض من أَلف: حِيقال وبِيطار وجِهوار وسِلقاء[3].

٦ ـ التاء التي تكون عوضاً عن إحدى ياءي أُناسيّ، فيقال: أُناسية[4].

٧ ـ التاء التي تكون عوضاً عن ياء المتكلم في النداء.

وذلك في: أم وأب، وتكتب مربوطة: يا أبة ويا أمة[5]، ووردت في القرآن مفتوحة، كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم ٤٢] وكقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [مريم ٤٤].

أمّا التاء التي تكون عوضاً عن ياء النسب في مثل: أَشاعثة وأَزارقة ومَهالبة وصَقالبة وصَيارفة وتَبابعة، والتاء التي تكون عوضاً عن المد في الجمع على زنة: مفاعيل، مثل: فرازين وجحاجيح وزناديق وتنابيل، فقد تقدم ذكرها في مبحث مواضع التاء.

* * * * *

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٠٤. أي: أنّ التاء هي بدل من الياء الثانية في: تَسْلِيي وتربِيي.

(٢) الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٣.

(٣) الخصائص ٢ / ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٤) الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٢، شرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ١٩٠.

(٥) المقرب ٢ / ٧٢.

تاء كلتا وثنتين واثنتين

١ ـ كلتا:

ذهب سيبويه[١] إلى أَنّ «كلتا» على وزن «فِعْلى»، بمنزلة: ذِكرى، وأَصلها: كِلْوا، فأبدلت الواو تاء، كما أُبدلت في أُخت وبِنت.

أَمّا تاؤها فقد عَدَّها أبو علي النحوي[٢] علامة تأنيث هي والأَلف، أَي: أَنها اجتمعت فيها علامتا تأنيث، وذكر[٣] في موضع آخر: ليست للتأنيث؛ لأَنَّ علامة التأنيث إنما تكون طرفاً لا وسطاً.

وذهب أَبو عمر الجرمي[٤] إلى أَنَّ التاء في «كلتا» للتأنيث، والأَلف لام الكلمة، وقد رُدَّ عليه بأَنَّ «كلتا» اسم مفرد بإجماع البصريين، وعلم التأنيث لا يكون حشواً في المفرد، وأَيضاً فإنّ ما قبل التاء في «كلتا» ساكن وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً.

وأمّا ابن يعيش[٥] فقد قال: التاء في كلتا بدل من لامها والأَلف فيها للتأنيث.

ويبدو لي أَنَّ أَصحّ الأَقوال هو قول الجرمي بدليل أَنّ التاء تثبت مع المؤنث وتحذف مع المذكر حينما يقال: كلتا المرأتين وكلا الرجلين فلو كانت الأَلف هي علامة التأنيث لما ثبتت مع المذكر.

---

(١) سر صناعة الإِعراب ١ / ١٥١، الأَمالي الشجرية ٢ / ٧١.

(٢) المسائل البصريات ١ / ٧٨٩.

(٣) نفسه ١ / ٧٩٥.

(٤) أَبو عمر الجرمي وآراؤه اللغوية والنحوية ٤٤. وينظر: شرح الملوكي في التصريف ٢ / ٢٠٣.

(٥) شرح المفصل ٦ / ٦.

٢ ـ ثنتان واثنتان:

إِنَّ التاء في «ثنتين» بدل من الياء، وهي لام الكلمة؛ لأَنَّ الكلمة من: ثَنَيْتُ؛ لأَنَّ الاثنين قد ثُنِيَ أَحدهما على صاحبه، وأَصله: ثَنَيٌ، يدل على ذلك جمعه: أَثْناء، بمنزلة: أَبناء وآخاء، فنقلوه من «فَعَل» إلى «فِعْل» كما فعلوا ذلك في بِنْت.

فأَمّا التاء في «اثنتين» فتاء التأنيث بمنزلتها في «ابنتان» تثنية «ابنة» وإِنَّما ثنتان بمنزلة: بنتين واثنتان بمنزلة: ابنتين[1].

* * * * *

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ١٥٢. وفيه: ثنتان بمنزلة بنتان واثنتان بمنزلة ابنتان.

الوقف على التاء

إنَّ تاء التأنيث كما مر قسمان: قسم يلحق الأَفعال، وقسم يلحق الأَسماء، فأَمّا تاء التأنيث الفعلية فلا خلاف فيها أَنَّها تبقى في الوقف تاء، وفي أَنَّ أَصلها تاء أَيضاً.

وأَمَّا الإسمية فاختلف في أَصلها، فمذهب سيبويه[١] والفراء[٢] وابن كيسان[٣] وأَكثر النحاة أَنها أَصل كما في الفعل، لكنها تقلب في الوقف هاءً؛ ليكون فرقاً بين التاءين الإسمية والفعلية، أَو بين الإسمية التي للتأنيث، مثل: عفرية، والتي لغيره، مثل: عفريت وعنكبوت.

وإنَّما قلبت التاء عند الوقف عليها هاء، لأَنَّ في الهاء ليناً أَكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أَولى.

وإنّما تصرف في الإسمية بالقلب دون الفعلية؛ لأَصالة الإسمية، لأَنّها لاحقة بما هي علامة تأنيثه بخلاف الفعلية فإنّها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله، والتغيير بما هو الأَصل أَولى لتمكنه.

وقال ثعلب: إنَّ الهاء في تأنيث الاسم هو الأَصل، وإنّما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقيل: شجرها بالتنوين، وكان التنوين يقلب في الوقف أَلفاً، كما في زيداً، فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث، فقلبت في الوصل تاء، لذلك لما جيء إلى الوقف رجعت إلى أَصلها وهو الهاء[٤].

---

(١) الكتاب ٤ / ١٦٦.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٨٨.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٨٨.

(٤) نفسه ٢ / ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

إذن فالتاء التي تلحق الفعل، نحو: قامَتْ، والتي وصلت بساكن قبلها، نحو: أُخت وبنت لا تبدل هاء عند الوقف، وإنَّما تقرأ تاءً وصلاً ووقفاً. إلاّ هيهات ولات وذات فقد وقف الكسائي على تاءاتها بالهاء[(١)].

وقل هذا الإبدال المنسوب إلى تاء التأنيث في جمع المؤنث السالم كقول بعض العرب: «دفن البَناهْ من المكرماهْ» يريد: دفنُ البنات من المكرمات[(٢)]. وكيف الأُخوه والأَخواه[(٣)] أمّا في غير هذا فإنَّه قد يوقف عليه بالتاء وعلى مقتضى هذه اللغة كتب في المصحف: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ [الدخان ٤٣] ﴿ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ﴾ [التحريم ١٠] ﴿ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ [الواقعة ٨٩] ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [هود ٨٦] ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ . . . وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [الزخرف ٣٢] ﴿ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥] ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣١، آل عمران ١٠٣] ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [آل عمران ٣٥] ﴿ لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [آل عمران ٦١] ﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم ٣٤].

وورد أيضاً أَمثلة أُخرى عن العرب مما جرى فيه الوقف مجرى الوصل من ذلك قول أَبي النجم العجلي[(٤)]:

اللّـه نجـاك بكفّي مَسْلَمَـتْ

---

(١) شرح التصريح ٢ / ٣٤٣، ٣٤٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٩٥.

(٣) المساعد ٤ / ٣٢٣، شرح التصريح ٢ / ٣٤٣ وهي لغة حكاها قطرب عن طيِّىء. ينظر كذلك: شرح الأشموني ٤ / ٢١٣.

(٤) ديوانه ٧٦.

مِنْ بعـدِمـا وبعـدِمـا وبعـدمَـــتْ

صارَتْ نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ

وكـادَتِ الحـرةُ أنْ تُـدْعَـى أَمَـــتْ

وكقول سؤر الذئب[١]:

بَلْ جَوْزِ تيهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

ومما ورد كذلك ما ذكره سيبويه عن أبي الخطاب الذي زعم أنّ ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحت، ومن ذلك: عليه السلام والرحمت[٢]. وخبز الذُرت[٣]. ومن ذلك أيضاً ما رواه الأصمعي أنّ زيد بن عبدالله بن دارم وفد على بعض ملوك حمير، فألفاه في متصيد له على جبل مشرف، فسلم عليه، وانتسب، فقال له الملك: ثب، أي: اجلس، وظن الرجل أنَّه أمره بالوثوب من الجبل، فقال: ولتجدني أيها الملك مطواعاً، ثم وثب من الجبل فهلك، فقال الملك: ما شأنه فخبروه بقصته، وغلطه في الكلمة، فقال: أمّا إنَّه ليست عندنا عَرَبيّتْ من دخل ظفار حَمَّر[٤]. يريد العربية، فوقف على الهاء بالتاء. ومما ورد أيضاً ما سمع عن بعضهم: يا أهل سورة البقرت، وقال بعض من سمعه: والله ما أحفظ منها آيت[٥].

ويرى د. إبراهيم أنيس[٦] أنَّ هذه الظاهرة، وهي ظاهرة الوقوف على

---

(١) اللسان (حجف).

(٢) الخصائص ١ / ٣٠٤.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٤ / ١٩٩.

(٤) الخصائص ٢ / ٣٨، الصاحبي في فقه اللغة ٥١.

(٥) شرح قطر الندى ٣٢٥. شرح الأشموني ٤ / ٢١٤.

(٦) في اللهجات العربية ١٣٦.

الهاء ليست في الحقيقة قلب صوت إلى آخر، بل هي حذف الآخر من الكلمة، وما ظنّه القدماء «هاء» متطرفة هو في الواقع امتداد في التنفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل، أَوْ كما يسمى عند القدماء ألف المد، وهي نفس الظاهرة التي شاعت في الأَسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة، فليس يوقف عليها بالهاء، كما ظن النحاة بل يحذف آخرها، ويمتد التنفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) فيخيل للسامع أَنَّها تنتهي بالهاء.

ويرى أَيضاً أَنَّ علامة التأنيث هي التاء المتطرفة، وقد ظلت على حالها في الفعل الماضي، وجمع الإناث في اللغة العربية، ثم تطورت في الأَسماء المؤنثة المفردة إلى حال وسطى وهي النطق بها تاء في حالة الوصل وحذفها في حالة الوقف.

وعلى هذا فإِذا روي لنا أَنّ من القبائل من كانوا يقفون على هذه التاء المربوطة بالتاء، مثل أُولئك الذين سمع عنهم من قال: يا أَهل سورة البقرتْ، فأَجابه آخر: ما أَحفظ منها آيتْ، فليس هذا إلاّ احتفاظاً بالأَصل في ظاهرة التأنيث.

* * * * *

تنوين التاء

لقد مَرَّ أَنّ تاء التأنيث إمّا أَنْ تكون مربوطة، وهي التي يغلب عليها لحاق الأَسماء، وإما أنْ تكون مفتوحة، وهي التي تلحق الأَسماء والفعل الماضي.

فإنْ كانت التاء مربوطة نحو: رأَيت قائمة، فإنَّ التاء لا تبدل أَلفاً في حالة تنوينها بالنصب على الأَعرف من لسان العرب الذين يقفون بإبدال التاء هاءً.

وأَمَّا من يقف بالتاء، وهم بعض العرب، فإنّه يبدل من التنوين في هذا النوع أَلفاً، فيقولون: رأيت قائمتا كما قال الشاعر[1]:

إذا اعتزلت من مقام العزيـ ـز فيا حُسْنَ شَمْلَتِها شَمْلَتا

أَمّا إذا كان المؤنث مؤنثاً بالتاء، نحو: بنت وأُخت، فإنّه يبدل فيه التنوين أَلفاً كغير المؤنث، نحو: رأيت بنتاً وأُختاً؛ لأن التاء هنا في حكم الأَصلية، فمثلها في الوقف مثل (تاء) بيت وزيت، إذ يقال فيهما عند الوقف في حالة النصب: بيتا وزيتا.

* * * * *

---

(١) بلا عزو في همع الهوامع ٢ / ٢٠٥، والدرر اللوامع ٢ / ٢٣٢.

قائمة المصادر والمراجع

ـ المصحف الشريف.

ـ الإبدال: أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي، (ت ٣٥١هـ) تحقـ د. عزالدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠ ـ ١٩٦١.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (ت ٧٤٥هـ) تحقـ د. مصطفى النمّاس، القاهرة ١٩٨٤.

ـ الأمالي الشجرية: ابن الشجرى، هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.

ـ الأمثال: أبو عبيد، القاسم بن سلام، (ت ٢٢٤هـ)، تحقـ د. عبدالمجيد قطامش، بيروت ١٩٨٠.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ) تحقـ محمد محيي الدين عبدالحميد، مط السعادة بمصر ١٩٦١.

ـ الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ) تحقـ د. موسى بناى العليلي، بغداد ١٩٨٢.

ـ التكملة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ) تحقـ د. كاظم بحر مرجان، بغداد ١٩٨١.

ـ جمهرة الأَمثال: أَبو هلال العسكري، الحسن بن عبدالله (ت ٣٩٥هـ) تحقـ أَبي الفضل وقطامش، مصر ١٩٦٤.

ـ خزانة الأَدب: البغدادي، عبدالقادر (ت ١٠٩٣هـ) تحقـ عبدالسلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦.

ـ الخصائص: ابن جني، أَبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) تحقـ محمد علي النجار بيروت.

ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع: الشنقيطي، أَحمد بن الأمين، (ت ١٣٣١هـ) بيروت ١٩٧٣.

ـ ديوان أَبي الأَسود الدؤلي، تحقـ عبدالكريم الدجيلي، بغداد ١٩٥٤.

ـ ديوان جرير: تحقـ د. نعمان محمد أَمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.

ـ ديوان الحطيئة: تحقـ د. نعمان محمد أَمين طه، القاهرة ١٩٨٧.

ـ السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أَبو بكر أَحمد بن موسى، (ت ٣٢٤هـ) تحقـ د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٤٠٠هـ.

ـ سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقـ د. حسن هنداوي، دمشق ١٩٨٥.

ـ شرح أَبيات سيبويه: النحاس، أَحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، تحقـ د. وهبة متولي، القاهرة ١٩٨٥.

ـ شرح أَبيات سيبويه: السيرافي، يوسف بن أَبي سعيد، (ت ٣٨٥هـ) تحقـ د. محمد علي سلطاني، دمشق ١٩٧٦.

ـ شرح ألفية ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت ٧٦٩هـ) تحقـ محمد محيي الدين، مط السعادة بمصر ١٩٦٥ .

ـ شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ) تحقـ أحمد أمين وهارون، القاهرة ١٩٦٧ .

ـ شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الإسترباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ) تحقـ محمد نور الحسن وآخرين، بيروت ١٩٧٥ .

ـ شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي، محمد بن أحمد، تحقـ د. مهدي عبيدجاسم بغداد ١٩٨٨ .

ـ شرح الكافية الشافية: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢ هـ) تحقـ د. عبدالمنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة ١٩٨٢ .

ـ شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، نشر عالم الكتب ومكتبة المتنبي ـ القاهرة.

ـ ضرائر الشعر: ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ) تحقـ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ١٩٨٠ .

ـ فصيح ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، تحقـ د. عاطف مدكور، دار المعارف بمصر ١٩٨٤ .

ـ الكامل: المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) تحقـ محمد الدالي، بيروت ١٩٨٦ .

ـ الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) تحقـ عبدالسلام هارون دار القلم ١٩٦٦ .

ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع: القيسي، مكي بن أبي طالب

(ت ٤٣٧هـ) تحقـ د. محيي الدين رمضان، دمشق ١٩٧٤.

ـ لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، بيروت ١٩٦٨.

ـ اللمع في العربية: ابن جني، تحقـ فائز فارس، الأردن ١٩٨٨.

ـ المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقـ النجدي والنجار وشلبي، القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩.

ـ مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) تحقـ برجستراسر، مصر ١٩٣٤.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقـ د. محمد كامل بركات، السعودية ١٩٨٢.

ـ معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، بيروت ١٩٨٣.

ـ معجم شواهد العربية: عبدالسلام هارون، الخانجي بمصر ١٩٧٢.

ـ المفصل في علوم العربية: الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، دار الجيل ـ بيروت.

ـ المقتضب: المبرد، تحقـ عبدالخالق عضيمة، بيروت.

ـ المقرب في النحو: ابن عصفور، تحقـ د. الجواري و. الجبوري، بغداد ١٩٧٢.

ـ الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقـ د. فخرالدين قباوة، بيروت ١٩٧٩.

ـ الموشح: المرزباني، محمد بن عمران (ت ٣٨٤هـ) تحقـ علي محمد البجاوي مصر ١٩٦٥ .

ـ النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر ١٩٧١ .

ـ همع الهوامع: السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ) دار المعرفة ـ بيروت .

ـ أبو عمر الجرمي وآراؤه اللغوية والنحوية، مستل من مجلة كلية التربية / جامعة البصرة عدد ١ سنة ١٩٧٩ د. عبدالحسين المبارك .

ـ أَدب الكاتب: ابن قتيبة، عبداللّه بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) تحقيق محمد الدالي، بيروت ١٩٨٢ .

ـ الأُزهية في علم الحروف: الهروي، علي بن محمد النحوي (ت ٤١٥هـ) تحقـ عبدالمعين الملوحي، دمشق ١٩٨١ .

ـ الأَشباه والنظائر: السيوطي، جلال الدين بن عبدالرحمن (ت ٩١١هـ) حيدر آباد الهند ١٣٦١ هـ.

ـ إصلاح المنطق: ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) تحقـ أَحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .

ـ الأَصمعيات: الأَصمعي، عبدالملك بن قريب، (ت ٢١٦هـ) تحقـ أَحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٧٦ .

ـ الأُصول في النحو: ابن السراج، أَبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ) تحقـ د. عبدالحسين الفتلي بيروت ١٩٨٧ .

ـ أَمالي اليزيدي: محمد بن العباس، (ت ٣١٠هـ) حيدر آباد ١٩٤٨ .

ـ التطور النحوي: برجشتراسر ترجمة د. رمضان عبدالتواب،

القاهرة ١٩٨٢ .

ـ الجامع الصغير في أَحاديث البشير النذير؛ السيوطي، مصر ١٩٥٤ .

ـ حاشية الصبان: محمد بن علي، (ت ١٢٠٦هـ) البابي الحلبي بمصر وهي منشورة مع شرح الأَشموني على أَلفية ابن مالك .

ـ الحماسة: البحتري، الوليد بن عبيد، (ت ٢٨٤هـ) تحقـ شيخو، بيروت ١٩٦٧ .

ـ ديوان الأَعشى: تحقـ محمد حسين، بيروت ١٩٧٤ .

ـ ديوان امرىء القيس: تحقـ أَبي الفضل، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ .

ـ ديوان حميد بن ثور: تحقـ الميمني، مط دار الكتب المصرية ١٩٥١ .

ـ ديوان دريد بن الصمة: تحقـ محمد خير البقاعي، دمشق ١٩٨١ .

ـ ديوان الفرزدق: تحقـ عبدالله إِسماعيل الصاوي، القاهرة ١٩٣٦ .

ـ ديوان القطامي: تحقـ السامرائي ومطلوب، بيروت ١٩٦٠ .

ـ ديوان أَبي النجم العجلي: صنعة علاءالدين أَغا، الرياض ١٩٨١ .

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أَحمد بن عبدالنور، (ت ٧٠٢هـ) تحقـ أحمد محمد الخراط دمشق ١٩٧٥ .

ـ الزاهر: ابن الأَنباري، محمد بن القاسم، (ت ٣٢٨هـ) تحقـ د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٧٩ .

ـ سنن ابن ماجه: ابن ماجه، محمد بن يزيد، (ت ٢٧٥هـ) تحقـ محمد فؤاد عبدالباقي، نشر دار الفكر .

ـ شرح أَدب الكاتب: الجواليقي، موهوب بن أحمد (ت ٥٤٠هـ) القاهرة ١٣٥٠هـ.

ـ شرح الأَشموني: الأَشموني، نورالدين علي بن محمد (ت ٩٢٩هـ) البابي الحلبي.

ـ شرح التصريح على التوضيح: الأَزهري، خالد بن عبدالله (ت ٩٠٥هـ) عيسى البابي الحلبي.

ـ شرح قطر الندى: ابن هشام الأنصاري، أَبو محمد جمال الدين (ت ٧٦١هـ) تحقـ محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣.

ـ شرح اللمع: ابن برهان العكبري، عبدالواحد بن علي، (ت ٤٥٦هـ) تحقـ د. فائز فارس، الكويت ١٩٨٤.

ـ شرح المفضليات: التبريزي، يحيى بن علي، (ت ٥٠٢هـ) تحقـ علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر.

ـ شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، تحقـ د. فخرالدين قباوة، حلب ١٩٧٣.

ـ الصاحبي في فقه اللغة: أَحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقـ مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٤.

ـ في اللهجات العربية: د. إبراهيم أنيس، القاهرة ١٩٧٣.

ـ مجاز القرآن: أَبو عبيدة معمر بن المثنى، (ت ٢١٠هـ) تحقـ د. محمد فؤاد سزكين مكتبة الخانجي ١٩٧٠.

ـ مختصر المذكر والمؤنث: المفضل بن سلمة (ت حوالي ٣٠٠هـ)

تحقـ د. رمضان عبدالتواب القاهرة ١٩٧٢ .

ـ المذكر والمؤنث: الأَنباري تحقـ د. طارق عبدعون الجنابي بيروت ١٩٨٦ .

ـ المذكر والمؤنث: ابن التستري، سعيد بن إبراهيم (ت ٣٦١هـ) تحقـ د. أَحمد عبدالمجيد هريدي، القاهرة ١٩٨٣ .

ـ المذكر والمؤنث: ابن جني، تحقـ د. طارق عبدعون الجنابي فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي م٣٨ ج١ بغداد ١٩٨٧ .

ـ المذكر والمؤنث: ابن فارس، تحقـ د. رمضان عبدالتواب، القاهرة ١٩٦٩ .

ـ المذكر والمؤنث: الفراء، يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ) تحقـ د. رمضان عبدالتواب، القاهرة ١٩٧٥ .

ـ المذكر والمؤنث: المبرد، تحقـ د. رمضان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادي، مط دار الكتب ١٩٧٠ .

ـ المسائل البصريات: أبو علي النحوي، تحقـ د. محمد الشاطر وأَحمد محمد أحمد، القاهرة ١٩٨٥ .

ـ معجم المعاجم: أَحمد الشرقاوي إقبال، بيروت ١٩٨٧ .

ـ الممتع في علم الشعر: النهشلي، عبدالكريم، (ت ٤٠٣هـ) تحقـ د. منجي الكعبي، ليبيا ـ تونس ١٩٧٧ .

ـ المنصف: ابن جني، تحقـ إبراهيم مصطفى وعبدالله أَمين، مصر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠ .

ـ نتائج الفكر في النحو: السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله (ت

٥٨١هـ) تحقـ د. محمد إبراهيم البنا، مكة المكرمة ١٩٨٤ .

ـ نظم الفرائد وحصر الشرائد: ابن بركات المهلبي، مهذب الدين، (ت ٥٧٢هـ) تحقـ د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة ١٩٨٦ .

ـ النوادر في اللغة: أبو زيد الأَنصاري، (ت ٢١٥هـ) تحقـ د. محمد عبدالقادر أَحمد. بيروت ١٩٨١ .

* * * * *

فهرس الموضوعات

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

التنضيد الإلكتروني والإخراج الفني: قسم الكمبيوتر في
دار الحسن للنشر والتوزيع
هاتف ٤٦٤٨٩٧٥ ـ فاكس ٤٦٤٨٩٧٥ ـ ص. ب ١٨٢٧٤٢ ـ عمان ١١١١٨ ـ الأردن



دار عمار للنشر والتوزيع

عمان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري

تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان ١١١٩٢ الأردن